مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9312

الخميس، 27 نيسان/أبريل 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد نيبنزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة أوبونغ – نتيري
	فرنسا	السيدة برودهيرست – إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكرسلي
	موزامبيق	السيد فرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن 1160 (1998)، و 1199 (1998)، و 1203 (1998)، و 1239 (1999)، و 1244 (1999)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2023/247)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن 1160 (1998)، **و** 1199 (1998)، **و** 1203 (1998)، **و** 1239 (1999)، **و** 1244 (1999)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2023/247)

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بدولة السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة كارولين زيادة، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة دونيكا جيرفالا – شفارتز إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/247، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيدة زيادة.

السيدة زيادة (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أطلع مجلس الأمن على آخر التطورات في كوسوفو، التي تضمنت خلال الفترة المشمولة بأحدث تقرير تحديات خطيرة فضلا عن جهد جماعي مهم لتقريب العلاقات بين بلغراد وبريشتينا من الاستقرار والتطبيع. ستكون هناك حاجة إلى جهود من كلا الجانبين من أجل تحقيق احتمال حدوث تغيير إيجابي في العلاقات، لا سيما بالنظر إلى الدورات السابقة من التوتر والاستفزازات والمظالم التي حدثت خلال معظم عام 2022 واستمرت للأسف، في بعض الجوانب، حتى مؤخرا.

والتفاصيل المنتظمة للإجراءات الفعالة والوقائية في الوقت المناسب موثقة جيدا في تقرير الأمين العام (S/2023/247). وبدون زيادة الالتزام بآلية تجديد المفاوضات، يمكن أن تتفاقم حالات فشل الثقة داخل كوسوفو، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مباشرة على الاستقرار الإقليمي. ولذلك، فإن التركيز المستمر للانتباه على المبادئ والإعلانات التي تم تأكيدها بشكل مشترك في 27 شباط/فبراير في بروكسل، وبمزيد من التفصيل في 18 آذار/مارس في أوهريد، ينبغي أن يقابله عمل قيادي شجاع من الطرفين ومن المشرفين على المفاوضات ومؤيديها.

وقد تعهد الجانبان بالتزامات محددة بالاتفاق الجديد بشأن طريق التطبيع بين كوسوفو وصربيا، الذي توجد إلى جانبه خطوات فورية يمكن اتخاذها لإظهار حسن النية على أرض الواقع. ويتطلب إحراز تقدم فعلي إعادة بناء الثقة فيما بين أولئك الذين أصبحوا يشككون في نوايا كل جانب. يجب على القادة اتخاذ خطوات مسؤولة للحد من احتمال حدوث المزيد من المواجهات بشأن المشاكل التي أدت إلى تآكل ثقة الجمهور خلال الأشهر الأخيرة.

وتشمل تلك المشاكل المسائل التي عجلت بانسحاب صرب كوسوفو من مؤسسات كوسوفو بشكل جماعي في تشرين الثاني/نوفمبر، والمسائل التي لا تزال تستقطب الرأي العام خلال الانتخابات المحلية التي أجريت يوم الأحد الماضي. وينبغي اتخاذ خطوات لإثبات أن الشرطة والهيئات القضائية معزولة تماما عن الأجندات السياسية والتدخل السياسي. وستكون هناك حاجة إلى اتصال واضح ومستمر بالجمهور فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على سبل عيشهم وحقوق الإنسان – مسائل مثل مصادرة الممتلكات والقدرة على الاعتماد على مؤسسات العدالة النزيهة. إن الطمأنينة ضرورية من أجل استبدال مشاعر عدم الثقة وعدم اليقين التي تنتاب السكان العاديين، على جانبي نهر إيبار. وينبغي تجنب الخطاب الاتهامي، والاستعاضة عن المخاوف بأسباب ملموسة للثقة والتفاؤل.

كانت الانتخابات الاستثنائية التي أجريت في 23 نيسان/أبريل سلمية وهادئة. وفي الوقت نفسه، يجب معالجة مسائل التمثيل كجزء من العملية السياسية الأوسع نطاقا الجارية الآن. وينبغي للقادة المنتخبين وقوات الشرطة وجميع الخدمات المدنية على مستوى البلديات أن يعكسوا بصدق مصالح ناخبيهم المحليين وأن يحققوها.

وفي 2 أيار/مايو، فإن التأييد المتوقع من كلا الطرفين للإعلان المشترك بشأن الأشخاص المفقودين، الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، يمكن أن يستأنف التعاون الكامل بين بريشتينا وبلغراد بشأن الأشخاص المفقودين في إطار الفريق العامل القائم، الذي ترأسه اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وهذا من شأنه أن يوفر للعائلات من كلا الجانبين فرصة للحصول على إجابات بشأن أحبائهم. وبالمثل، فإن عرض فريق الإدارة لمشروع نظام أساسي لرابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية ينبغي أن يؤدي إلى النظر فيه فورا بصورة مفصلة وبحسن نية. إن رسم مسار التنفيذ الكامل هو الحد الأدنى من خط الأساس المستحق للجمهور من جانب القادة خلال اجتماعهم الرفيع المستوى المقبل. ومما لا غنى عنه أن اللجنة المشتركة للمراقبة ستحتاج إلى إثبات كفاءتها في عملها وقوتها في إشرافها على الإجراءات التي يتخذها الجانبان.

وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى أن هذه الجلسة تنعقد في ظل احتفالات كبيرة بالذكرى السنوية، تقدم منظورا مهما للتطورات التي وقعت مؤخرا. ومن بينها الذكرى السنوية العشرين لمؤتمر قمة تسالونيكي لعام 2003، الذي أعلن فيه الاتحاد الأوروبي تأييده القاطع للمنظور الأوروبي لغرب البلقان. وكما أُشير إليه أيضا على نطاق واسع، يصادف هذا الشهر الذكرى السنوية العاشرة للتوقيع في بروكسل على "الاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات". وخلال السنوات الفاصلة، كما هو مبين في العديد من التقارير المقدمة إلى المجلس، أدت أوجه عدم الاتساق في الالتزام والعمل – محليًا ودوليًا – إلى الحد باطّراد من إحراز تقدم في النهوض بتطبيع العلاقات. وفي النصف الأخير من عام 2022، أدت الأفعال وردود الفعل إلى إبعاد بريشتينا وبلغراد أكثر عن المسار المتفق عليه سابقا في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي حتى أنهما اقتربا من حافة المواجهة الفعلية، وهو ما يثير القلق. وهذه هي الاتجاهات التي يجب على القادة الذين يتحلون بالمسؤولية أن يعملوا الآن في سبيل تغييرها.

ومن خلال تفاعلاتي مع طائفة واسعة من المحاورين – بما في ذلك المنظمات البلدية والدينية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الأعمال – فإن المشاعر الأكثر شيوعا التي أواجهها هي الإحباط والقلق بشأن مستقبل يكتنفه الغموض. ومع ذلك، وبالمثل، ألمس وجود روح وإرادة للعمل من أجل إيجاد واقع أفضل. وهذا أمر نعتز به، فيما نعمل جنبا إلى جنب مع جميع الأشخاص الذين يسعون جاهدين لتحقيق تغييرات إيجابية وملموسة.

كما أن الجيران في جميع أنحاء المنطقة، الأعضاء بالفعل في الاتحاد الأوروبي وأولئك الذين يتطلعون إلى الانضمام إليه، يراقبون الوضع أيضا. إن التجارة والاستثمار سيتخطيان ببساطة المناطق التي لم يتحقق فيها تطبيع العلاقات أو التي تهدد فيها التوترات الاستقرار المؤسسي الأساسي. وأعرب زعماء المنطقة عن تأييدهم للعملية التي يضطلع بها الجانبان الآن من أجل التقدم على طريق التطبيع. وقد واجه العديد منهم تحديات الماضي وتغلبوا عليها لتحقيق الاستقرار والمصالحة والتقدم. وفعلوا ذلك من خلال معالجة القضايا الصعبة بإبداع وشعور بالمسؤولية السياسية على المدى الطويل.

وتشهد المنطقة بحثا عن الفرص المتاحة لتقليل الحواجز التي تعترض التنمية الاقتصادية والتعاون من خلال تعزيز المبادرات الهامة التي يمكن، بل وينبغي، التعجيل بها، بما في ذلك المضي قدما على طريق التطبيع. ودعما لتلك العملية، ستواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تكريس جميع الجهود لمساعدة الجانبين ومواطنيهما على جني ثمار تحسين الاتصال وفهم المشاكل المشتركة وتنفيذ الحلول.

وهذا يقودني إلى ذكرى سنوية أخرى. يصادف هذا العام أيضا مرور خمس سنوات على بدء العمل في إطار خطة بعثة الأمم المتحدة لبناء الثقة. ويواصل برنامج النشاط هذا تقديم الدعم إلى أولئك

الذين يعملون في الميدان بإخلاص لتعزيز الثقة بين الطوائف والقدرة على الصمود والاطمئنان. إن الخطة استثمار، على المدى الطويل، في أولئك الذين يمكنهم إعادة تشكيل العلاقات بشكل إيجابي على جميع المستويات. وينصب تركيزنا على تمكين المجتمعات المحلية من الازدهار في الأماكن التي يجري فيها تجاوز التحامل والخطاب السياسي المثيرين للانقسام العرقي. ويمكن لبناء الثقة أن يساعد بشكل مباشر في إضاءة الطريق نحو التطبيع السياسي. والاتفاقات السياسية بحاجة إلى تربة كهذه لتنمو فيها. وتمثل تلك النُهج مجتمعة طريقا حقيقيا نحو بناء مستقبل أكثر استدامة وسلاما وازدهارا في نهاية المطاف للجميع.

وسأكتفي بتسليط الضوء على بعض الطرق التي تتبعها البعثة لتمكين أنصار بناء الثقة من التغلب على الانقسامات الناجمة عن سوء التواصل والقدح السياسي المتكرر. ويشمل ذلك دعم الحقوق اللغوية وتعلم اللغات، حيث يستفيد أكثر من 000 70 مستخدم من منصة إلكترونية ترعاها البعثة لتعلم اللغتين الألبانية والصربية. ونساعد عائلات الأشخاص المفقودين عبر المركز المرجعي للأشخاص المفقودين. ونشجع، وسنواصل تشجيع، تمكين القيادات الشابة والنسائية من خلال توفير منصات كبيرة لمشاركتهم على جميع مستويات صنع القرار. ونساعد على ضمان تكافؤ فرص الوصول إلى العدالة من خلال تحسين البنية التحتية لقاعات المحاكم وتقديم المساعدة القانونية وخدمات الترجمة الشفوية القانونية بالمجان. وفي الشهر المقبل، سنفتتح مركزا للحوار المجتمعي، صممه أنصار بناء الثقة المحليون ويشرفون عليه. ونواصل تعزيز العمل المتسق والشامل لقطاعات متعددة مع وكالات الأمم المتحدة ومع جميع شركائنا الدوليين. ونعمل، معا، باطراد على توسيع دائرة التوافق السياسي – على الرغم من كل التحديات – فيما نسلط الضوء على الآثار الإيجابية التي يوفرها ذلك المسار في الحياة الفعلية للناس.

وينبغي أن نطمح جميعا إلى أن يرسم تراكم الجهود الدولية الآن مسارا واقعيا نحو التطبيع. وقد تتخذ العقبات التي تعترض هذه العملية شكل مواقف أو إرادة سياسية غير كافية لإفساح المجال للقبول العام. وسيواجه التنفيذ بالتأكيد العديد من العثرات ويتطلب الصبر. ومع ذلك، لا يمكن أن تضهي أي من هذه العثرات المكاسب التي يمكن تحقيقها للناس من خلال المثابرة والإنجاز.

وستظل البعثة ملتزمة بدعم التقدم المحرز، على جميع المستويات، وهو من بين أهم أجزاء ولايتنا. وسنفعل ذلك على أمل أن تؤدي الخيارات التي يتخذها القادة السياسيون ووفائهم بالتزاماتهم وتعهداتهم إلى إيجاد فرص أكبر لجيل يستحق ما هو أفضل. ولكي نضطلع بدورنا، تواصل البعثة الاعتماد على دعم المجلس، فيما نعمل مع شركائنا داخل وخارج نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وأشكر المجلس على ذلك الدعم وعلى شجيع الحلول التي تخدم مصالح جيل جديد في كوسوفو والمنطقة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيدة زيادة على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالصربية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): كما هو الحال دائما، يشرفني أن أكون هنا اليوم. وأنا مقتنع بأن جهود الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة زيادة، تنطوي على نوايا بناءة، ونحن نقدر رغبتها والتزامها. ومع ذلك، فإن الحقيقة هي أن التقرير (S/2023/247) الذي ننظر فيه اليوم ليس، ولن يكون أبدا، كافيا للخروج بفهم شامل وأساسي لجميع آثار الحالة الأمنية والتحديات الأخرى في كوسوفو وميتوهيا على التيارات الإقليمية والعالمية. ولذلك، فإن مواصلة النظر في تقرير الأمين العام في شكل مفتوح يكتسي أهمية أساسية لوصف الحالة المعقدة والمثيرة للقلق في منطقة كوسوفو وميتوهيا على نحو أفضل لجميع أعضاء الأمم المتحدة ولعامة الجمهور.

إنني أتكلم أمام المجلس في وقت لم تُسمع فيه من قبل قط النداءات الداعية إلى احترام ميثاق الأمم المتحدة مدوية بهذا القدر في هذه الهيئة. إنها نفس النداءات بالضبط التي دأبت جمهورية صربيا على توجيهها باستمرار على مدى السنوات الأربع والعشرين الماضية،

ولكن مع اختلاف صغير وهام: إن أقلية قوية تقودنا إلى الاعتقاد بأن مثال كوسوفو وميتوهيا هو ما يسمى بأنه حالة فريدة من نوعها. وقد تبين، على مر التاريخ، أن هذه الاستثناءات تنشئ سوابق وأن السوابق تؤثر بشدة على القواعد والتفسيرات الحالية لقواعد القانون الدولي. ومن الواضح أن هناك معايير مزدوجة تقودنا إلى تفسيرات مختلفة للمبادئ العالمية لاحترام سيادة كل دولة عضو في الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية. ويبدو أن هذا لا ينطبق على صربيا.

لهذا السبب من واجبي أن أدعو إلى التطبيق الساري المفعول للقرار 1244 (1999)، وأكرر، الساري، الذي لم ينفذ للأسف تنفيذا متسقا أو كاملا حتى يومنا هذا. وفي الوقت نفسه، ووفقا للقرار، ندعو إلى وجود كامل لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وعملها ومن دون تغيير في قدرتها، وعدم التغيير في نطاق عملها وولايتها. ولا يزال القرار 1244 (1999) ساري المفعول، بالصيغة التي سنها المجلس في عام 1999، فإما أن يلغيها المجلس أو يحترمها. وإذا لم تُحترم، يبرز تساؤل عما إذا كانت الأمم المتحدة لا تزال قائمة .

إن الحوار بين بلغراد وبريشتينا يمر بلحظة بالغة التعقيد، وربما حاسمة وعلى جانب من الأهمية من الناحية السياسية. فمن جهة، تمكنا من الحفاظ على الزخم في مساعي تطبيع العلاقات، بفضل الاتفاقات التي تم التوصل إليها في بروكسل في 27 شباط/فبراير، وفي أوهريد في 28 آذار/مارس، بوساطة الاتحاد الأوروبي. ومن الجهة الأخرى، وكما يبين جزئيا، تقرير الأمين العام نفسه، لا يزال مناخ الخوف وعدم اليقين والضغط باتجاه الصرب وغيرهم من الطوائف غير الألبانية سائدا على أرض الواقع.

أولا وقبل كل شيء، لا بد من أن تنفذ جميع الاتفاقات السابقة تنفيذا متسقا وكاملا – بدءا بالاتفاق الأول للمبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات، الذي وقعته أنا قبل 10 سنوات مع كاثرين أشتون وهاشم تقي. ومن الضروري إنشاء رابطة البلديات الصربية في أقرب وقت ممكن، لأن تلك هي الآلية الوحيدة الممكنة لحماية حقوق وأمن الطائفة الصربية في كوسوفو وميتوهيا.

في هذه القاعة بالذات قبل 10 سنوات، في 14 حزيران/يونيه 2013، عقد مجلس الأمن اجتماعا عقب التوقيع على اتفاق بروكسل، حيث تم تقييمه كوثيقة ذات أهمية تاريخية. وذكر الأمين العام السابق بان كي – مون في تقريره (S/2013/254) أن الاتفاق ينص على إنشاء رابطة للبلديات الصربية ذات نظام أساسي ومجموعة من الاختصاصات. وذكرت الممثلة الدائمة للبعثة الدائمة للولايات المتحدة في ذلك الوقت، سوزان رايس، أن الاتفاق أعاد تأكيد الحكم الذاتي البلدي البعيد المدى للأشخاص من أصل عرقي صربي في الشمال. وقال السفير الفرنسي برينس إن كوسوفو يجب أن توفر حكما ذاتيا موضوعيا لمجتمع مستقبلي من المناطق ذات الأغلبية الصربية.

وماذا حدث في تلك السنوات الـ 10؟ لا شيء. ونحن ندرك أن بريشتينا تتنصل عمدا من ذلك الالتزام. ومن المدمر أنهم لم يبدأوا الحديث عن هذا الموضوع المهم إلا في 2 أيار/مايو، على الرغم من الاعتراف به كخطوة رئيسية وأولى في تنفيذ الخطة الأوروبية من جانب الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوزيب بوريل فونتيلس، الذي أخبر المجتمع الأوروبي بأسره أنه يجب تشكيل رابطة البلديات الصربية الآن.

إذا ما أخذنا في الحسبان كل ما تم إنجازه حتى الآن، فنحن على يقين من أن كورتي لن يفي أبدا بالتزامه بتشكيل رابطة البلديات الصربية، لأن السلام ونجاح الحوار ليسا هدفه؛ بل هدفه طرد جميع الصرب من كوسوفو وميتوهيا. وكما يعلم الأعضاء، فإن إنشاء رابطة البلديات الصربية شرط أساسي لمواصلة تنفيذ الاتفاقات التي أُبرمت في بروكسل وأوهريد. وبعبارة أخرى، من الضروري ضمان حياة كريمة وطبيعية لجميع الناس الذين يعيشون في كوسوفو وميتوهيا.

أود أن أشدد على أن جمهورية صربيا ستتخذ جميع التدابير القانونية والسياسية والاقتصادية لحماية أرواح الصرب وغيرهم من السكان غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا، وحماية حقوقهم الإنسانية والسياسية الأساسية. وبغية مواصلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي الشامل للطوائف الصربية، ستقوم حكومة صربيا، من خلال برنامج

استثماري خاص، بالتعجيل بتطوير الهياكل الأساسية وزيادة تدابير الدعم المالي للاقتصاد والمزارعين والشباب والفئات الضعيفة اجتماعيا.

والحقيقة المؤلمة أن كوسوفو وميتوهيا في السنوات الـ 20 الماضية تحولتا من بيئة متعددة الأعراق إلى إقليم يكاد يكون عرقيا خالصا. سأكرر المعلومات التي تفيد بأن أكثر من 40.000 صربي كانوا يعيشون في بريشتينا، بينما يوجد اليوم أقل من 100 منهم. أما في مدينة بريزرن الإمبراطورية القديمة التي وُلدت فيها، أحتاج اليوم إلى إذن لزيارتها، فكان يسكنها أكثر من 10.000 صربي، ولم يتبق اليوم سوى نحو 20 منهم، وهكذا دواليك. فما هي الكلمات التي سيستخدمها الأعضاء لوصف تلك الظاهرة التي بموجبها يجري عمل منهجي للقضاء على جميع الصرب مع سلب جميع حقوقهم؟ هل من دعم لهذه الأعمال المدمرة، ومن الذي يوفره؟

من المدمر أنه بعد مرور 24 عاما على اتخاذ القرار 1244 (1999)، لا يزال التقرير يذكر رقم 200.000 نازح من كوسوفو وميتوهيا. والعودة إلى هذا المستوى المنخفض – والتقرير الذي ننظر فيه حاليا يسجل 112 حالة عودة طوعية، منها 60 حالة من صرب الكوسوفو – وعلى هذا المنوال، سنحتاج إلى قرون لكي يعود جميع المنفيين إلى ديارهم. لقد سمعني الأعضاء على نحو صحيح، الأمر يحتاج إلى قرون. ومعدل العودة، الذي لا يزال أقل من 2 في المائة أو 1.9 في المائة، على وجه الدقة – أي أدنى نسبة مئوية للعائدين في مناطق ما بعد انتهاء الصراع في العالم. هل تلك المعلومات نتيجة للتطور الديمقراطي في بريشتينا وإسهامها في التعايش السلمي بين الصرب والألبان في كوسوفو وميتوهيا؟ هل يعتقد المجلس حقا أنه لم يعد ينبغي لي أن أذكر هذه المسألة؟ أي أن الذين طردوا يجب أن يظلوا كذلك إلى الأبد؟ أم هل أن القرار 1244 (1999) – الذي اتخذته هذه الهيئة، ينص على خلاف ذلك؟

لقد شهدنا أيضا أن التراث الروحي الأرثوذكسي الصربي في كوسوفو وميتوهيا يتعرض لهجمات ألبان الكوسوفو لسببين. فهم يعتبرون هذا التراث جزءا من الأشياء الألبانية في العصور الوسطى، أو يقدمونه زورا على أنه بيزنطي أو إيليري. وفي القرن الحادي والعشرين، نشهد محو التاريخ، وتدمير بعض مباني الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، وتدنيس المقابر الأرثوذكسية، وإنكار الحق في حرية الدين. لا يمكن للمواطنين حتى زيارة المقابر التي تحمل أسلافهم.

هل هذا هو مبدأ تقرير المصير للبعض على حساب القضاء على الآخرين؟ وفي هذا العمل يتجلى أيضا بوضوح هدف بريشتينا ونيتها في محو آثار كل شيء صربي في كوسوفو وميتوهيا. ونضيف إلى ذلك الاتجاه الحالي للهجمات المتكررة ذات الدوافع العرقية في الأعياد الدينية. إن جرح الصبي ستيفان ستويانوفيتش البالغ من العمر 11 عاما وابن عمه ميلوش ستويانوفيتش البالغ من العمر 21 عاما، اللذين كل ما ارتكباها من ذنب أنهما احتفالا بعيد الميلاد الأرثوذكسي ذهبا إلى الغابة لإحضار شجرة عيد الميلاد المقدسة، وهذا يثير مسألة الرسالة التي نوجهها إلى السكان الصرب المتبقين في كوسوفو وميتوهيا. ما هي الفرص التي أوجدناها لعودة 200,000 صربي تم نفيهم من كوسوفو؟ ما هي آمال الطوائف غير الألبانية المتبقية هناك؟

بعد أن استسلم ممثلو الصرب المنتخبون شرعيا للحالة الديمقراطية الراهنة في كوسوفو وميتوهيا، خرجوا من الحياة السياسية، وأصروا على الوفاء بالشروط المعروفة جيدا وهي: أولا، كما جرى تأييده بوضوح هنا، إنشاء رابطة البلديات الصربية، وهو التزام دولي على بريشتينا وقد ذكره هذا الجهاز قبل 10 سنوات؛ وثانيا، إنشاء رابطة البلديات الصربية، وهو التزام دولي لبريشتينا وقد ذكره هذا الجهاز قبل 10 سنوات؛ وتوفير حرية التنقل للصرب؛ وانسحاب قوات الشرطة الألبانية المنتشرة بصورة غير مشروعة من شمال كوسوفو وميتوهيا. كل ذلك منصوص عليه في اتفاق بروكسل. وقد أيدت بلغراد هذا النوع من الاحتجاجات السلمية وتعتبر مطالب الطائفة الصربية منطقية ومشروعة. وأود أن أذكر المجلس بأن الحقوق الديمقراطية الأساسية للصرب من كوسوفو وميتوهيا قد انتهكت خلال العام الماضي مرتين: عندما منعوا من التصويت في الاستفتاء، وعندما لم يجر التصويت لأول مرة في انتخابات 3 نيسان/أبريل، وهو ما يتناقض بشكل مباشر مع القرار 1244 (1999) وقرارات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن

المفارقات أن القيادة الحالية في بريشتينا أصرت على إجراء انتخابات خاصة مؤخرا في أربع بلديات ذات أغلبية صربية.

تعارض صربيا تماما الإجراء العنيف وغير القانوني لانتخابات استثنائية، لأن الدافع وراء اتخاذ القيادة الحالية لبريشتينا لهذا القرار واضح تماما لنا: إنها محاولة واضحة لسلب حقوق واختصاصات الطائفة الصربية بالقوة وبسط سيطرتها الكاملة. ومن الواضح أن هذه الخطوة تحظى بتأييد بعض أفراد الأقلية القوية، لأن الاعتراف بنتائج هذه الانتخابات الاستثنائية يمثل نوعا من هزيمة الديمقراطية – أي أنه يمثل احتلال شمال كوسوفو وميتوهيا. وأود أن أذكر المجلس بأن الانتخابات أجريت بعنف، وبضغط كبير، في حاويات يؤمنها نفس الأشخاص الذين يطلقون النار على الصرب وغيرهم من غير الألبان.

وبطبيعة الحال، لم يصوت في تلك الانتخابات سوى 13 شخصا من الجنسية الصربية، من مجموع 095 45 شخصا. هل يبدو ذلك طبيعيا أو قانونيا، أن يقرر ما لا يتجاوز 2 في المائة من السكان – الـ 500 1 ألباني الذين أدلوا بأصواتهم، من بين 000 45 نسمة – مصير 98 في المائة من السكان، في فترة توترات واضحة بين الأعراق؟ وكل هذا يحدث في وقت يجري فيه النظر عنوة في مسألة عضوية بريشتينا في مجلس أوروبا. ولا بد من إدانة هذا الابتزاز والمناورة السياسية الرامية إلى تأخير تشكيل رابطة البلديات الصربية لمدة 10 سنوات كاملة إدانة واضحة وواسعة النطاق. إن القيادة الألبانية الحالية لا تهتم حتى بالقوانين، ناهيك عن القيم المشتركة للمؤسسات، التي تريد أن تستخدم عضويتها لتحقيق أهدافها السياسية الاعتيادية.

ومن الواضح أن بريشتينا تعتقد أن سابقتها تتجاوز أي حق، وأن كل خطوة تقوم بها ستظل موضع تفهم. وقد يكون ذلك صحيحا، لأن رفع القيود عن التأشيرات مع الاتحاد الأوروبي الذي حصلوا عليه لا يشمل الصرب من كوسوفو وميتوهيا – أي أن الصرب يتعرضون للتمييز، مقارنة بالألبان. وجميع الآليات الرامية إلى تعزيز قدرات بريشتينا قبل الأوان لا تؤدي إلا إلى زيادة تفاقم وضع الطائفة الصربية وحرمانها من حقوقها. وإذا كان غياب رد الفعل يعني الموافقة، فإن المرء يتكون لديه انطباع له ما يبرره بأن التدمير الذي تقوم به قيادة بريشتينا الحالية بممارسة الضغط على الطوائف غير الألبانية في كوسوفو وميتوهيا يجري إضفاء الشرعية عليه ومكافأته. ولهذا آثار خاصة غير ديمقراطية على ممثلي القائمة الصربية، الممثلين الشرعيين للشعب الصربي في كوسوفو وميتوهيا. ومقارنة بالأعداد الكبيرة من قوات الأمن في كوسوفو، الذين أطلق سراحهم بعد ثلاثة أشهر فقط، سجن نائب رئيس القائمة الصربية، براتيسلاف نيكوليتش، وأربعة صرب من صربسكا لمدة 18 شهرا حتى الآن بسبب اتهامات ذات دوافع سياسية.

ونظرا للحالة الأمنية المتدهورة جدا في الإقليم في نهاية العام الماضي، أرسلت صربيا، في امتثال تام للقرار 1244 (1999)، طلبا، لم يتم قبوله، لإعادة ما يصل إلى 000 1 من أفراد قوات الأمن الصربية إلى كوسوفو وميتوهيا. لكي لا تكون هناك أي معضلة، وهذا وفقا للقرار 1244 (1999)، الذي اتخذه المجلس. ونصر على أن تبذل قوة كوسوفو جهودا إضافية لكفالة الحق في الحياة والأمن للطائفة الصربية في كوسوفو وميتوهيا. وخلال العام الماضي، في شمال كوسوفو وميتوهيا، وفي البلديات ذات الأغلبية الصربية، قامت ما تسمى بالوحدات الخاصة التابعة لوحدة دعم العمليات الإقليمية بعمليات توغل تصل إلى 12 مرة بدون موافقة قوة كوسوفو وأربعة من رؤساء البلديات. وخلال هذا العام، تم بالفعل تسجيل خمس عمليات توغل غير قانونية من هذا القبيل. يمكن أن تتسبب هذه الأنواع من الحوادث في دوامة من العنف يصعب السيطرة عليها.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى مسار عمل سلبي آخر من جانب القيادة الحالية في بريشتينا: استخدام ما يسمى بممثلي الوحدات الخاصة والشرطة كأداة في تأجيج التوترات بين الأعراق. وهناك العديد من الأمثلة، إذ أن ممثل ما يسمى بـ "قوات أمن كوسوفو" هو الذي شارك في الهجوم المذكور على الأطفال الصرب أثناء الاحتفال بعيد ديني. ولذلك، فإننا مندهشون جدا من استمرار عملية تحويل ما يسمى بـ "قوات أمن كوسوفو" إلى جيش، خلافا للقانون الدولي وعلى الرغم

من تحذيرات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وأذكر المجلس بأنه، وفقا للقرار 1244 (1999) والاتفاق التقني العسكري، فإن قوة الأمن الدولية في كوسوفو وحدها وحصرا تملك ولاية لجميع الجوانب العسكرية للأمن. كيف ينبغي لنا أن نفسر إنشاء معاقل وقواعد بالقرب من الخط الإداري على الأراضي التي يعيش فيها الصرب حصرا، إن لم يكن كتهديد؟

ومما يثير القلق البالغ تنفيذ الترتيب المتعلق بضم أفراد ما يسمى بـ "قوات أمن كوسوفو" إلى قوات المشاة التابعة للقوات المسلحة للمملكة المتحدة في جزر مالفيناس. وهذه الخطوة لا تتناقض تماما مع القرار 1244 (1999) فحسب، بل أيضا مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة المتعلقة بالتسوية السلمية للنزاع في جزر مالفيناس.

يتمثل التزام صربيا الاستراتيجي في العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي. نحن نتشاطر القيم الأوروبية ونعززها وندعو إلى الامتثال المستمر للقواعد الأساسية للقانون الدولي، مع احترام المبادئ الأساسية التي تأسست عليها الأمم المتحدة. وبهذا المعنى، نحن ملتزمون بعملية إيجاد حل مستدام في الحوار بين بلغراد وبريشتينا، الذي نعتبره ذا أهمية استراتيجية للمنطقة بأسرها وأوروبا والمشهد الجغرافي السياسي الأوسع نطاقا. ومن بياني الذي أدليت به حتى الآن، لم تتح لكم الفرصة سوى الاستماع إلى جزء من المشكلة وإلى الحالة الأمنية غير المستقرة في كوسوفو وميتوهيا، التي يمنعنا الجانب الآخر من خلالها عمدا من تركيز اهتمامنا الكامل على إيجاد حل توفيقي. إن سنة هي مدة أكثر من اللازم للوفاء بالالتزامات المتعهد بها، ناهيك عن 10 سنوات.

يجب ألا نهمل هذه الالتزامات، لأننا بهذه الطريقة سنخذل تماما الناس الذين يعيشون في كوسوفو وميتوهيا. ويجب أن نكرس أنفسنا بإخلاص للحوار؛ ولكنني، للأسف، مقتنع بأننا في هذه المناسبة أيضا، في بيان ممثلة بريشتينا، سنسمع سلسلة من الاتهامات ضد صربيا فيما يتعلق بالتفسيرات المختلفة ظاهريا لاتفاق أوهريد الإطاري، وسينصب التركيز على عواقب النزاع في كوسوفو وميتوهيا. وفي هذه المناسبة، سيتم الاحتجاج بالمسؤولية الصربية، وسيتم تصوير صربيا كأداة لجهة أخرى. ومن المثير للاهتمام أن ممثلي بريشتينا يتكلمون باستخفاف عن المحسوبيات، ولكنهم يؤكدون على المسؤولية الوحيدة لصربيا وبلغراد.

ما يتجاهلونه هو الجهارة التي يتركها صمتهم. ولا نسمع كلمة واحدة عن مسؤوليتهم عن الحالة الأمنية الراهنة، ولا عن عدم الوفاء بالتزاماتهم، مثل تشكيل رابطة البلديات الصربية. ولا بد لي أن أدعو، مرة أخرى بوضوح وبشكل لا لبس فيه، إلى التشكيل غير المشروط والعاجل لرابطة البلديات الصربية وفقا لاتفاق بروكسل. فمن غير المقبول ألا تبدأ المناقشات بشأن هذا الموضوع المهم إلا في 2 أيار/مايو، بينما يجري في الوقت نفسه اتخاذ إجراء في إطار مجلس أوروبا يقوض هذا الحوار مباشرة.

هذه هي المرة الخامسة والعشرون التي أتكلم فيها أمام المجلس عن مدى أهمية كوسوفو وميتوهيا بالنسبة للشعب الصربي. لقد عاش الشعب الصربي في كوسوفو وميتوهيا على مدى قرون وسيواصل القيام بذلك. ويشهد على ذلك، من بين أمور أخرى، تراثنا التاريخي والثقافي والديني الذي لا ولن يمكننا أن نتخلى عنه.

لقد سمعنا أن الناس يلجأون، عندما يريدون تبرير انتهاك القانون الدولي بالاعتراف باستقلال كوسوفو المعلن من جانب واحد، إلى استخدام عبارة "ذات طابع خاص" ذريعة. وهي عبارة صحيحة. إنها صحيحة لأن كوسوفو ذات طابع خاص لدي صربيا. فهناك وُلدت صربيا. وهناك يكمن جوهر التاريخ الصربي والأرثوذكسية. وتقع أربع من كنائس العصور الوسطى الصربية المدرجة في قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي في كوسوفو وميتوهيا – وهي بطريركية بيتش من القرن الثالث عشر وكنيسة القديسة العذراء من عام 1307 ودير غراتشانيكا من عام 1321 ودير فيسوكي ديتشاني من عام 1335، وكلها مدرجة في قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي المعرض للخطر منذ عام 2006. وقد أدرج دير ديتشاني في قائمة المعالم الثقافية السبعة الأكثر عرضة للخطر في أوروبا منذ عام 2021. لقد ألقوا قنابل يدوية على ديتشاني. وكتبوا كلمة داعش على جدران الكنائس.

إن الألبان في كوسوفو وميتوهيا لا يحترمون قرارات محاكمهم فيما يتعلق بممتلكات الكنيسة. وقد مُنع رئيس الكنيسة الأرثوذكسية

الصربية، بورفيريي، من دخول الاحتفالات الدينية وأداء شعائرها في كوسوفو. وقد مُنع من دخول بطريركية بيتش، التي كانت مقر الكنيسة الأرثوذكسية الصربية منذ القرن الثالث عشر. وتلك هي الديمقراطية. وتلك هي حقوق الإنسان. لقد مُنع البطريرك بورفيريي من دخول كوسوفو، في الوقت الذي يمكن فيه للعائدين من داعش الدخول بحرية. وأود أن أذكّر المجلس بأن أكبر عدد من المقاتلين الأجانب في العالم، من حيث نسبتهم المئوية من السكان، جاء من كوسوفو، ويبلغ عددهم 350 مقاتلا في سورية والعراق. وقد فقد 98 منهم أرواحهم في سبيل داعش. وتبقى ستة وتسعون.

إنني أؤكد صحة ما يقال على أن كوسوفو ذات طابع خاص لدى صربيا، كما هي القدس بالنسبة لليهود ومكة للمسلمين والفاتيكان للكاثوليك. ولذلك أود أن أعلن بوضوح هنا في مقر الأمم المتحدة أن صربيا لا يمكنها أن تعترف، ولن تعترف، أبدا باستقلال كوسوفو المعلن من جانب واحد أو تقبل أن تصبح كوسوفو عضوة في الأمم المتحدة.

لقد أكدت مرارا أيضا أن صربيا تريد السلام. ونود أن نناقش تطبيع الأوضاع الذي طال انتظاره والتعايش السلمي بين الصرب والألبان في كوسوفو وميتوهيا، وأن نسهم في تحقيقهما. وليس لدينا في هذه المرحلة من الحوار أي وقت نضيعه، فنحن ملزمون بأن نكرس أنفسنا حقا لتحقيق الهدف النهائي المتمثل، على الأقل بالنسبة للجانب الصربي، في تحقيق التعايش السلمي وتطبيع الحالة. وكما ذكرت سابقا، إننا نتوقع بحق، في وقت يعلو فيه صوت المطالبة باحترام ميثاق الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى، أن تنطبق تلك الدعوات على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على قدم المساواة. واليوم، للأسف، ندرك جميعا عواقب دعم إعلان كوسوفو استقلالها من جانب واحد في عام 2008. وقد حاولنا أن نحذر من الآثار السلبية لتلك الخطوة التي كانت ستؤدي لا محالة إلى فتح أبواب الشرور في العلاقات الدولية. وقد تسبب ما يسمى باستقلال كوسوفو في اضطرابات خطيرة في العلاقات الدولية وانقسامات بين البلدان، سواء على الصعيد العالمي أو في المنظمات الدولية والمجموعات السياسية.

وبعد مرور خمسة عشر عاما على إعلان ما يسمى بالاستقلال، أود أن أعلن بوضوح شديد، في إطار التزامي الكامل بصفتي وزيرا لخارجية صربيا وإدراكي لموقف جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، أن 28 بلدا قد سحبت في السنوات القليلة الماضية اعترافها بكوسوفو، ولم يعد يعترف بها من بين الـ 193 دولة عضوا في الأمم المتحدة سوى 84 دولة فقط. ومن ثم، لا يمكن لكوسوفو أن تصبح عضوة في الأمم المتحدة، لأنها لا تحظى بتأييد الأغلبية. ويمكن لأي شخص أن يطلب من أعضاء مجلس الأمن تأكيد تلك الحقيقة. وأجد لزاما علي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن امتناني لغالبية الدول الأعضاء التي لم تعترف باستقلال كوسوفو المعلن من جانب واحد احتراما للقانون الدولي. فكما نعلم، يمكن للخطر الذي تشكّله هذه التحركات الانفرادية، التي تسفر عن انتهاك سيادة دولة ما وسلامتها الإقليمية، أن يمتد إلى مناطق وبلدان أخرى في العالم. وفي الختام، أود أن أقول شيئا واحدا فقط لجميع أعضاء الأمم المتحدة وهذه الهيئة الموقرة، وهو أننا يجب أن نحترم ميثاق الأمم المتحدة وقرارات المنظمة إذا أردنا أن يصلح التأثير الحقيقي للعمل العالمي وتطبيعه للجميع ويُطبق دون استثناء أو معايير مزدوجة.

إننا ملتزمون تماما بالحوار. وكما يعلم المجلس، فقد وقعت قبل 10 سنوات على اتفاق بروكسل للمبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات. وينحصر اهتمام الجانب الآخر في استقلال كوسوفو فحسب. بيد أن الاتفاق الذي أبرم في بروكسل لا يتعلق بالاعتراف ببعضنا بل بزيادة تطبيع العلاقات. وليس لنا أن نقرر إذا ما كان ذلك جد قليل بالنسبة لممثلي بريشتينا. وعليه، فإننا سنبذل كل جهد ممكن. ونحن على استعداد لتنفيذ جميع المبادئ الواردة في الاتفاق. ومع ذلك، يجب أولا أن نرى الالتزامات التي قُطعت قبل أكثر من 10 سنوات بتشكيل رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية تُحترم اليوم. وبخلاف ذلك، لن يكون هناك اتفاق من أي نوع.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة غيرفالا – شفارتس.

السيدة غيرفالا – شفارتس (*تكلمت بالإنكليزية*): بعد أن سمعنا الخطبة المعتادة المؤلفة من الافتراءات والشكاوى وكل الدعاية والادعاءات التي تروج لها صربيا بأنها تُعامل معاملة غير منصفة، أود أن أدلي ببضع ملاحظات موجزة ثم سأنتقل إلى التكلم عن التطورات الهامة حقا – أي التطورات الحقيقية – التي يشهدها شعب كوسوفو والمنطقة.

وبما أن السيد داتشيتش قد تكلم اليوم، عوضا عن الإنكليزية، بلغة أغلبية بلده، فقد أردت أيضا أن أتكلم باللغة الألبانية، وهي اللغة التي تتكلمها الأغلبية في بلدي، جمهورية كوسوفو. وللأسف رفضت رئاسة المجلس طلبي، ولذلك سأواصل حديثي باللغة الإنكليزية.

إن تقرير الأمين العام (S/2023/247) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وسلوك صربيا العدواني وتهديدها للسلام في المنطقة والتحالف بين روسيا وصربيا حول العنصرية، فضلا عن إنجازات دولتنا الفتية وموقعها في أوروبا والعالم، كلها عوامل مهمة. ويمكننا أن نلخص التقرير الحالي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بالقول إن أكثر من 90 نقطة من النقاط الـ 100 تقريبا التي تناولها التقرير تتضمن أخطاء صغيرة أو كبيرة أو جسيمة، فضلا عن أن التطورات والأحداث الهامة مفقودة تماما. وأوجه القصور الخطيرة تلك ليست جديدة علينا. فمشاكل بعثة الأمم المتحدة في بلدنا وعلى الصعيد الدولي معروفة منذ سنوات عديدة. وبينما تضطلع مجموعة متنوعة من منظمات الأمم المتحدة الجديرة بعمل لا غنى عنه من أجل تحقيق السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم، أصبحت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عاملا مزعزعا للاستقرار لا يخدم الاستقرار أو السلام في المنطقة. وقد وثق التقرير أيضا مدى إمكانية الاستغناء عنها. ويقودني ذلك إلى التكلم عن التطورات الحقيقية التي يمكن أن تبعث الأمل في المنطقة، ومن ثم الأمل في تحقيق السلام والاستقرار.

إن عملية برلين، على سبيل المثال، لا تظهر إلا حاشية في تقرير بعثة الأمم المتحدة. لم يُذكَر مؤتمر القمة الذي عقد في برلين في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 ولا مؤتمر القمة الذي عقد في تيرانا – لأول مرة في تاريخ البلقان – في التقرير. غير أن عملية برلين هي أهم عملية موجهة استراتيجيا نحو الاتحاد الأوروبي للمنطقة بأسرها كجزء لا يتجزأ من الجهود الأوروبية.

وقد وقعت اتفاقات مهمة في مؤتمر القمة في برلين، بما في ذلك الاعتراف المتبادل ببطاقات الهوية والشهادات المهنية والجامعية. وصدقت كوسوفو وألبانيا ومقدونيا الشمالية على الاتفاقات، بينما يبدو أن الجبل الأسود على وشك القيام بذلك. بيد أن البلدان التي لفوتشيتش وداتشيتش نفوذ عليها تعرقل العملية. ولنذكر كذلك أن الرئيس الصربي فوتشيتش وقع الاتفاقات بنفسه – ومع ذلك تستمر الدعاية. ومن المعروف دوليا لدى الأصدقاء والأعداء على حد سواء أنه عندما تَعِد كوسوفو بشيء، فإنها تفي بوعدها. فلم نتراجع عن اتفاق واحد موقع. وليس ذلك هو الحال مع فوتشيتش وداتشيتش وغيرهما. فحمضهم النووي السياسي يجعل من المستحيل عليهم الوفاء بكلمتهم. وإذا لم يتم الوفاء بالوعود والتوقيعات المقدمة، تصبح المفاوضات مهزلة. وذلك أمر غير حضاري وشائن وعلامة على عدم احترام المجتمع الدبلوماسي بأسره. والاستراتيجية الصربية هي منع اندماج البلقان في أوروبا – ووراء تلك المحاولات التسلطية تعمل روسيا عبر صربيا، وكيلتها في البلقان. إن من المهم، عند التعامل مع الأشخاص الذين ينخرطون في سلوك غير أمين أو غير عادل، اتخاذ إجراءات عقابية بدلا من التفاوض معهم. وتدعو الآن أصوات متزايدة في أوروبا، من كوسوفو إلى هولندا وألمانيا، إلى فرض جزاءات على صربيا. لأنك لا تتفاوض مع الغشاشين – إنما تجعلهم يواجهون العواقب.

وسيمضي التكامل مع الاتحاد الأوروبي قدما في نهاية المطاف من دون صربيا. وذلك لا ينطبق على عملية برلين فحسب، بل كذلك على مشروع سوق الاتحاد الأوروبي الإقليمية المشتركة، الذي يعزز الاندماج في سوق الاتحاد الأوروبي، وينطبق على الحوار بين جمهورية كوسوفو وصربيا كذلك. لقد تجاهلت صربيا بشكل كبير الاتفاقيات الموقعة من 2011 و 2013 و 2015. وفوتشيتش وداتشيتش هما المذنبان الرئيسيان في هذا الإخلال المستمر بالعهود. وعندما نتكلم عن البلقان أو العوامل المزعزعة للاستقرار هناك أو ندرسها، لا يمكننا

أن نتجاهل التهديد الحقيقي الذي تشكله روسيا وصربيا على المنطقة. وقد رأينا ذلك أمام أعيننا. فقد وقف مجلس الأمن شاهدا على حقيقة العدوان الروسي على جارة مسالمة. وقد أجبرت أوروبا والعالم على اتخاذ قرارات – قرارات لإنقاذ الأرواح والحفاظ على البشرية. وكانت كوسوفو واحدة من تلك القرارات – التي وقف فيها حلفاؤنا لإنهاء الإبادة الجماعية كما نقف الآن هنا من أجل أوكرانيا. إن الاتحاد الأوروبي محق في الإعراب عن تضامنه مع شريكه الأوروبي، أوكرانيا. وأولئك الذين يرغبون في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ملزمون بشكل خاص بالخط المشترك للاتحاد الأوروبي. وتدعي صربيا أن لديها تطلعات للاتحاد الأوروبي وقد التزمت بذلك في اتفاقات مع الاتحاد الأوروبي. غير أننا نعرف ألاعيب صربيا السياسية جيدا. ففوتشيتش يدعي أنه شريك أوروبي لكنه فشل في ذات الاتفاقات التي وقعها بلده. فبدلا من اتباع سياسة خارجية مشتركة مع الاتحاد الأوروبي، يتبع سياسة خارجية مشتركة مع روسيا. وبدلا من العقوبات ضد المعتدي، روسيا، تجعل صربيا نفسها متاحة بنشاط كمركز للأعمال الروسية القذرة في مجالات الاقتصاد والجيش والتهريب.

لذلك تدعم صربيا بنشاط الحرب والإبادة الجماعية ضد أوكرانيا. وتصويت صربيا في الأمم المتحدة لا يساوي شيئا لأن الصرب يساعدون روسيا أيضا في شن حرب بربرية لتدمير وجود أوكرانيا. ويمكن للمرء أن ينسى وسينسى أن فوتشيتش وداتشيتش كانا مؤيدين متحمسين ومتواطئين في حروب الإبادة العرقية الأولى منذ النازيين، الحروب اليوغوسلافية الصربية في تسعينات القرن العشرين. واليوم يشن بوتين حربا بربرية على أسس عنصرية. وهذه بالطبع خطوة قذرة كلاسيكية من قبل بوتين. لقد أرسل بوتين بالفعل قوات إلى بريشتينا في عام 1999، وحتى اليوم يرسل قوات – قوات مجموعة فاغنر الوحشية التي أرسلت إلى صربيا وحدودنا. بيد أن تقرير بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لا يذكر شيئا عن ذلك. وصربيا، باعتبارها أقرب حليف لروسيا، هي أكبر تهديد للسلام في البلقان. ويعيش فوتشيتش وداتشيتش وشيشيلي وفولين في عالم فوقية صربية خطير. وقررت صربيا بشأن "عالم صربي" بوصفه برنامجا حكوميا – نسخة 2.0 لصربيا الكبرى. إنه يوثق لأمراض أيديولوجية قومية ما زالت تسعى للثأر على هزيمة حدثت منذ أكثر من 500 عام بدلا من التطلع إلى المستقبل.

وهناك أسباب ملموسة واستراتيجية وراء إمكانية أن يظل السلام والتنمية والازدهار أمرا ممكنا للمنطقة والكيفية التي أمكن بها منع نشوب النزاع. والسبب يكمن في وجود قوات من الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي في أراضي جمهورية كوسوفو. فهذا وحده يمنع روسيا وصربيا من تصعيد عدوانهما بالكامل. وعلى الرغم من المناورات العسكرية التي أجرتها صربيا مع روسيا، والتي زاد عددها من حوالي 10 إلى ما يقرب من 100 في عام 2021، وعلى الرغم من القواعد العسكرية وقواعد التجسس الروسية بالقرب من كوسوفو متدثرة بثوب مراكز إنسانية، وعلى الرغم من القوات الصربية والطائرات المقاتلة على حدودنا وعلى الرغم من حرب فوتشيتش الهجينة ضد كوسوفو – بحملات الدعاية في وسائل الإعلام، والتحالفات مع الجريمة المنظمة والتهديدات ضد المواطنين الصرب في كوسوفو الذين يرفضون خطه – من الواضح للمراقبين أنه بدون وجود منظمة حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة، كان يمكن للحرب أن تكون قد نشبت بالفعل.

لقد احتفلت جمهورية كوسوفو، في 17 شباط/فبراير – يوم استقلالنا – بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاستقلالها في طقس مثالي ومعنويات عظيمة. وبطبيعة الحال، لم يرد ذكر ذلك أيضا في تقرير بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وتلقت كوسوفو التهاني من جميع أنحاء العالم – من آسيا إلى أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية. وفي بريشتينا، كان هناك استعراض كبير وسلمي ومثير للإعجاب لقواتنا الدفاعية والشرطة الكوسوفية في ذلك اليوم. وكان الفرح والتفاؤل ورباطة الجأش التي احتفل بها الناس بعيد استقلالنا الخامس عشر في الشوارع معدية. ومما يثير الإعجاب بنفس القدر اعتزاز مواطنينا بجيش كوسوفو، الذي أصبح حديثا ويزداد قوة ويتمتع بخبرة دولية.

وتعتز كوسوفو بأن تقول إننا، مع شركائنا وحلفائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، ضامنون للحرية والسلام

في المنطقة. إننا ملتزمون أيضا بهدفنا المتمثل في أن نصبح أكثر اندماجا وعلى نحو أوثق في منظمة حلف شمال الأطلسي، لأن ذلك يخدم كذلك سلامنا وحريتنا. ومن دواعي سرور كوسوفو واعتزازها أن تنتمي إلى مجتمع البلدان التي تدافع بقوة عن ميثاق الأمم المتحدة. وفي المقابل، تزيد صربيا من اعتمادها على روسيا، وكان آخر ذلك في اتفاق وقعه لافروف ونظيره الصربي يجبر صربيا على تنسيق سياستها الخارجية مع روسيا لا مع الاتحاد الأوروبي. وقد تعلمت كوسوفو دروس التاريخ. إننا نردد هذه الكلمات في القاعة وليسمعها العالم: لن يتكرر ذلك أبدا. ولن تكون كوسوفو مرة أخرى ضحية عاجزة للعدوان والإبادة الجماعية. ولن يكون هناك دمار مرة أخرى. ولن تحدث إبادة جماعية مرة أخرى من قبل صربيا. ولن نقف أبدا مرة أخرى، نحن وحلفاؤنا، بلا حماية. فلدينا حلفاء، ونحن قادرون على الدفاع عن بلدنا ومواطنينا ضد ذلك العدوان.

وقد عززت كوسوفو بشكل كبير طريقها نحو التكامل الأوروبي. ونحن نعزز سيادة القانون ونكافح الفساد والجريمة بفعالية أكبر من أي وقت مضى. وكوسوفو مثال على ما يمكن تحقيقه عندما يقرر بلد ما القضاء على الفساد والتحرك بكل قوة نحو سيادة القانون وأوروبا.

وهذا هو السبب أيضا في أن كوسوفو تشكل استفزازا للنظام في بلغراد. لقد أثبتت كوسوفو تماما أنه من الممكن التخلص من الفساد واختيار أشخاص جدد وبداية جديدة بدلا من الاستسلام. وذلك تهديد مباشر لنموذج بلغراد للحكومة ومفهوم سيادة القانون. وفي مؤشر مؤسسة الشفافية الدولية الخاص بادراك وجود الفساد، تقدمت كوسوفو 20 مرتبة في العامين الماضيين. وهذه القفزة الهائلة شهادة على التقدم الذي أحرزناه. واستنادا إلى كل مقياس يُستخدم لقياس الديمقراطية، فإن كوسوفو هي أكثر البلدان ديمقراطية في البلقان، كما أظهرنا مرارا وتكرارا. وفي الوقت نفسه، واستنادا إلى نفس المقاييس، لم تعد صربيا معترفا بها كبلد ديمقراطي.

إن مستقبل كوسوفو يكمن في أوروبا والغرب لأن كوسوفو جزء من الغرب. ونحن مندمجون بشكل جيد في المنطقة بعد أن وقعنا عشرات الاتفاقات الثنائية لتعزيز التعاون الإقليمي في العديد من المجالات. ولم يسبق لكوسوفو أن استقبلت هذا العدد من الممثلين الأجانب والمسؤولين الرفيعي المستوى من جميع أنحاء العالم الذين رحبت بهم في العامين الماضيين، بما في ذلك من بلدان لم تعترف بنا. وشهدت كوسوفو زيادة كبيرة في الاستثمار الأجنبي، فضلا عن الإيرادات الضريبية والنمو، مع زيادة بنسبة 10 في المائة في عام 2021. وتستكشف الشركات الدولية فرصا للاستثمار، وقد استثمر الكثير منها بالفعل أو في طريقها للقيام بذلك. ومن ثم، فإن لدينا أيضا سبب للتفاؤل في ذلك المجال.

وقبل الضيوف من جميع أنحاء العالم دعوة رئيستنا إلى مؤتمر عالمي معني بالمرأة والسلام والأمن، وهو عرض أول ناجح لبلدنا الفتي. وقد عملنا بجد وبنجاح لرفع القيود المفروضة على السفر من دون تأشيرة من الاتحاد الأوروبي بحلول نهاية هذا العام. وعلى الرغم من المعارضة الكبيرة من صربيا، حققنا نصرا كبيرا بتأمين موافقة لجنة وزراء مجلس أوروبا بأغلبية كبيرة على فتح الأبواب أمام جمهورية كوسوفو لتصبح عضوا. ونحن ممتنون جدا على ذلك وملتزمون ببذل كل ما في وسعنا لضمان أن تشغل كوسوفو، كما قيل بحق، مكانها الصحيح على طاولة الأمم الدولية.

إن صربيا فوتشيتش وداتشيتش ليست أوروبا. إنها تتطلع شرقا، إلى بقايا القوى السابقة. وهي تخون باستمرار الاتفاقات الموقعة مع الغرب. وفي هذا الأسبوع، أهان فوتشيتش مرة أخرى الممثلين الأوروبيين ووصفهم بأنهم كاذبون وغشاشون، باعتبارهم غربيين. حتى أنه ادعى أنه يختلف مع كل شيء تقريبا في النتائج المؤقتة للحوار بين صربيا وكوسوفو. ومن الواضح أيضا أن صربيا لا تريد التوصل إلى اتفاق من خلال الحوار. بل على العكس من ذلك، فهي تريد عرقلة أي اتفاق. وذلك لأن صربيا في عام 2023 لم تعد ترغب في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويريد فوتشيتش وداتشيتش بلايين الاتحاد الأوروبي، ولكنهما لا يريدان قبول قيم الاتحاد الأوروبي أو سيادة القانون أو وسائل الإعلام الحرة بأي ثمن. فهذا من شأنه تهديد قوتهما وسيطرتهما. ويريد فوتشيتش وداتشيتش نظاما أوروبيا تقوده موسكو. ومع ذلك، فإن نظاما كهذا لا يمكن ولا ينبغي أن يكون

موجودا. ولا يمكن للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة السماح بوجود نظام تصبح فيه الحرب والغزو والعنف سياسة، ولن يسمحوا بذلك.

ومن دواعي الأسف أن صربيا لم تتعلم دروس التاريخ. ولا يزال المسؤولون عن الإبادة الجماعية في السلطة في الحكومة الصربية. وكان الرئيس الصربي الحالي، ألكسندر فوتشيتش، وزيرا للدعاية لمجرم الحرب ميلوسيفيتش خلال الإبادة الجماعية ضد كوسوفو. وإلى حد ما، لا يزال يتصرف كوزير دعاية أكثر من كونه رئيسا. إن الساعد الأيمن لمن يسمى بجزار البلقان، مجرم الحرب ميلوسيفيتش، الذي كان مسؤولا عن الحروب الصربية والإبادة الجماعية في البوسنة والهرسك وكرواتيا وكوسوفو، هو الرجل الذي تكلم قبلي للتو. ويداه ملطختان بدماء لا نهاية لها، وكذلك يدي رئيسه. ولم نسمع كلمة أسف واحدة. وبدلا من ذلك، هناك ازدراء للضحايا وتحريف للحقيقة واحتفاء بالقتلة الجماعيين. إن واجهة السياسي الذي يغني أحيانا لا تغير الحقيقة التاريخية.

وسأقولها باللغة الألبانية وكجملة واحدة باللغة الصربية أيضا. إن إيفيتسا داتشيتش، الذي يشغل الآن منصب وزير خارجية صربيا، مسؤول عن القتل الجماعي واستخدام الاغتصاب كسلاح حرب وعن جرائم حرب وينبغي أن يمثل أمام محكمة جرائم الحرب. وخلال الفترة من عام 1992 حتى عام 2000، كان داتشيتش الساعد الأيمن لجزار البلقان، سلوبودان ميلوسيفيتش. واحتفل به كبطل وأصبح خليفته. وقد كان هو وفوتشيتش أقرب حلفاء ميلوسيفيتش. إنهما متواطئان في الإبادة الجماعية. ومع ذلك، ها نحن نجلس أمامه. وسنتفاوض معه ومع شريكه، فوتشيتش. وسنتفاوض لأننا نحن الذين نريد الحفاظ على السلام وإيجاد حل دائم للنزاع. ونحن، ضحايا الإبادة الجماعية والوحشية، شرفاء ونرغب في إحلال السلام ليس من أجلنا فحسب، بل من أجل المنطقة أيضا. إننا شعب كوسوفو.

ونعلم أن هناك أيضا صربيا أفضل، صربيا التي لا تزال ضعيفة، ولكنها أوروبية، وصربيا التي تريد أن تتوقف عن كونها تهديدا لجيرانها. ونحن ننتظر صربيا تلك ونأمل أن تأتي في أقرب وقت ممكن. ويمكن لمواطني صربيا أن يتحكموا في مصيرهم. ويمكنهم التصويت ضد العنصرية والكراهية والتحريض، والتحقيق في جرائم الماضي الفظيعة، وتقديم الجناة إلى العدالة. ويمكنهم أن يمدوا يد العون إلى جميع جيرانهم، وليس إلى كوسوفو وحدها، من أجل التعايش السلمي والتعاون في نهاية المطاف. وكل ذلك ممكن. ويمكن لأي بلد أن يتخذ قرارا جديدا. وقد أظهرت كوسوفو وغيرها أنه يمكن القيام بذلك. وما زلنا يقظين وحذرين ومتشككين، ولكننا مستعدون لمصالحة جادة لا تخون العدالة. ونريد أن نعمل مع جميع جيران كوسوفو، بما في ذلك جارتنا الصعبة في الشمال، حيثما أمكن ذلك، من أجل مستقبل المنطقة ومن أجل أطفالنا وأحفادنا.

يصادق اليوم يومنا الوطني للأشخاص المفقودين، إحياء لذكرى أولئك الذين اختفوا قسرا في كوسوفو. وفي كل عام، نتذكر أكثر من 1 600 شخص يُفترض أنهم اختُطفوا وقُتلوا ودُفنوا على أيدي الجيش الصربي والميليشيات الصربية. إن رفض إظهار الاحترام للموتى وأسرهم أو تزويد اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالمواقع ومقاطعة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وحرمان الأسر من فرصة الحداد وطي هذه الصفحة، كلها عناصر الوجه المتطرف الصربي. وقد عينت صربيا فيليكو أودالوفيتش، المسؤول عن جرائم الحرب في كوسوفو، ممثلا للجنتها الوطنية المعنية بهذه المسألة الحساسة. ومن الصعب تخيل خيار أكثر ازدراء وخبثا. وعرضت كوسوفو البحث في كل متر مربع من أراضيها عن أشخاص مفقودين محتملين، باستخدام أحدث التكنولوجيات وأكثرها فعالية. وصربيا تعرقل إحراز تقدم في ذلك الصدد أيضا.

يصادف اليوم الذكرى السنوية لجريمة قتل جماعي لا توصف. ففي مثل هذا اليوم قبل 24 عاما –27 نيسان/أبريل 1999 قتل ما لا يقل عن 377 طفلا وامرأة ورجلا بوحشية على أيدي أفراد الشرطة والجيش الصربي في قرية كاثوليكية في كوسوفو. كانت تلك القرية قد هوجمت بقاذفات القنابل اليدوية وأُشعلت النيران في المنازل في عمل بربري من أعمال الإبادة. ويعرف كل طفل – ليس في كوسوفو فحسب،

بل في أماكن أخرى أيضا – أن فوتشيتش وداتشيتش وآخرين في قيادة صربيا متواطئون سياسيون ومسؤولون عن تلك المذبحة وغيرها من المذابح الفظيعة. سوف تحقق كوسوفو بصفتها دولة في هذه الجرائم وتتصدى لها باعتبار أن ذلك التزاما قانونيا وسوف يحاسب المسؤولون عن الحرب والإبادة الجماعية وجميع الجرائم المرتكبة بموجب سيادة القانون. وقد يستغرق الأمر بعض الوقت لكن العدالة ستسود في نهاية المطاف، وسوف يوضع حد لإفلات داتشيتش وفوتشيتش وغيرهما من العقاب.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيدة غيرفالا – شفارتس على بيانها لكنني أرفض ادعاءها بأن الرئاسة لم تسمح لها بالإدلاء ببيانها باللغة الألبانية. وقد أُبلغت الرئاسة بأن بوسعها التكلم بالإنكليزية كما فعل سلفها سابقا (انظر S/PV.9155). ولئن أصرت السيدة غيرفالا – شفارتس على نحو لا لبس فيه على التكلم باللغة الألبانية – مع وجود سابقة بالنسبة للذين يتكلمون بلغة غير اللغات الرسمية للأمم المتحدة – لكنا قد سمحنا لها بذلك.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أبدأ بالترحيب بالنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا، السيد إيفيكا داتشيتش، الذي استمعنا إليه بعناية. وأشكر السيدة كارولين زيادة، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. كما أحطنا علما بالبيان الذي أدلت به السيدة غيرفالا – شفارتس.

تقدر إكوادور جهود الممثلة الخاصة وموظفي البعثة في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان. ولا يمكن لعمل البعثة أن يمضي قدما إلا من خلال التعاون الفعال والبناء مع بريشتينا وبلغراد وطوائفهما فضلا عن والأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية. تؤيد إكوادور إيجاد حل في إطار القرار 1244 (1999) وعملا به.

ونعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها الأطراف، لا سيما اتخاذ تدابير لتهدئة التوترات التي حدثت في العام الماضي، ونحثها على مواصلة السير في ذلك الاتجاه والامتناع عن اتخاذ أي تدابير انفرادية من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التوترات وعرقلة تحقيق السلام الدائم.

يجب أن تشمل عملية تطبيع العلاقات المجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب في جميع المناقشات ذات الصلة. ويجب إشراكهم بشكل مستمر في تلك المناقشات لضمان مراعاة احتياجاتهم وتوقعاتهم.

كما تسلّم إكوادور بالتوجيهات التي قدمها الاتحاد الأوروبي في الاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات. ونشيد بعمل الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ميروسلاف لايتشاك على جهودهما المتواصلة في ذلك الصدد. ونأمل أن يواصل الطرفان المشاركة البناءة بحسن نية فضلا عن وفائهما بالتزام التقيد بالاتفاق. ومما لا شك فيه أن الإطار الجديد للمفاوضات يعطي الأمل في التوصل إلى حلول دائمة وكفالة صون السلم والاستقرار في منطقة البلقان في السياق الجغرافي السياسي المعقد الحالي.

علاوة على ذلك يساورنا القلق من عدم إحراز تقدم في مسألة الأشخاص المفقودين الذين ظل مصيرهم مجهولا منذ عام 1999. ويحدونا الأمل، بدعم من البعثة، في إيجاد أفضل السبل لتوفير الإغاثة لأسرهم. وهذا جانب إنساني هام من عملية المصالحة.

كما تعدُّ حوادث العنف الجنساني والجنسي، بما في ذلك قتل الإناث، الواردة في تقرير الأمين العام (S/2023/247) مسألة أخرى مثيرة للقلق وتؤكد ضرورة أن تعتمد السلطات سياسات من شأنها تكثيف الجهود لضمان الحماية الفعالة للناجين من العنف الجنساني والمنزلي ووصولهم إلى العدالة وخدمات الدعم. ويجب عدم السماح بإفلات للمسؤولين عن هذه الأفعال من العقاب.

كما هو الحال في جميع هذه الحالات، تدعو إكوادور جميع الأطراف الفاعلة المعنية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتسامح. وبالمثل نتوقع منهم أن يتخذوا إجراءاتهم بأعلى قدر من المسؤولية. عليه، أود أن أغتنم فرصة حضور السيدة غيرفالا – شفارتس في هذه الجلسة لأكرر إدانة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاريبي للوجود المحتمل لأعضاء ما يسمى بـ ”قوات أمن كوسوفو“ في أمريكا الجنوبية، الأمر الذي سيشكل استفزازا لا مبرر له ويتعارض مع قرارات الأمم المتحدة التي تنظم هذه المسألة.

تعرب إكوادور عن تقديرها للعمل الممتاز الذي اضطلعت به البعثة في عملية المصالحة، وخاصة تركيزها على تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن وسيادة القانون. لقد تعزز العمل الذي اضطلعت به البعثة لدرجة أن أصبح بمثابة تدابير لبناء الثقة بالنسبة لمختلف الطوائف، ما يسمح بأن تكون الأجيال الجديدة أكثر شمولا وعدلا في المستقبل.

في الختام، أكرر أيضا الإعراب عن تقديري للعمل الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لبناء سلام دائم في المنطقة.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام زيادة على إحاطتها اليوم. وأرحب بحضور النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا ونائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية والشتات في جمهورية كوسوفو في هذه الجلسة.

تسلّم مالطة بأهمية دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تعزيز الأمن والاستقرار وصون حقوق الإنسان وتعزيز علاوة على كفالة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والشباب في كوسوفو. ونقر أيضا بأهمية الدور الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي في كفالة استقرار الوضع في المنطقة وتيسير المناقشات الجارية بين الطرفين.

ترحب مالطة بالاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا وتؤكد إيمانها الراسخ بأن الحوار بين بلغراد وبريشتينا لا يزال ذا أهمية حاسمة. ولم يكن ممكنا تحقيق تلك النتيجة لولا العمل المستمر والجهود المتواصلة التي يبذلها جميع المشاركين في الحوار. وتبين التطورات أنه يمكن إيجاد الحلول ممكنة عن طريق المشاركة البناءة. ومن المأمول أن يكون الاتفاق أساساً لإحراز مزيد من التقدم ومواصلة تحسين العلاقات. ونشجّع كلا الجانبين على البناء على هذا الزخم والتنفيذ الكامل لجميع التزاماتهما الواردة في الاتفاق دون تأخير. فسيتوقف نجاح الاتفاق على الإرادة السياسية لتنفيذه.

بيد أننا نشعر بالقلق إزاء بعض الحقائق الواردة في تقرير الأمين العام (S/2023/247)، مثل الاعتداءات المبلغ عنها على المدنيين، فضلاً عن التقارير الواردة عن التخويف والاستخدام المفرط للقوة من جانب وحدات العمليات الخاصة. وندعو كلا الجانبين إلى تهدئة التوترات والامتناع عن أي عمل أحادي الجانب أو خطاب مثير للانقسام يمكن أن يقوّض التقدم المحرز حتى الآن.

والمطلوب في هذا المنعطف هو اتخاذ خطوات إيجابية لتهيئة مناخ مؤات للمصالحة وعلاقات حسن الجوار والمزيد من الحوار. ونشدد مرة أخرى على أن الحوار أساسي في حل المسائل المعلقة، وأن التعاون هو السبيل الوحيد لضمان السلام والاستقرار في المنطقة. ومما لا شك فيه أن تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا سيؤدي إلى مزيد من الرخاء الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. علاوة على ذلك، فإن زيادة التعاون بين بريشتينا وبلغراد سيؤدي أيضاً إلى زيادة الاستقرار في غرب البلقان.

ونواصل دعمنا المستمر لإصلاحات كوسوفو ولجهودها في طريقها نحو عضوية الاتحاد الأوروبي. ونقرّ بالتقدم المحرز، بما في ذلك في مجال سيادة القانون والإدارة العامة، ونواصل دعم الجهود المركزة في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، نشجّع الإصلاحات الرامية إلى تلبية احتياجات جميع أفراد المجتمع وندعو إلى إجراء مشاورات واسعة النطاق مع مختلف الجهات المعنية من داخل المجتمع المدني، بما في ذلك المجتمعات الضعيفة والمهمشة. وتحقيقاً لهذه الغاية، نرحّب ترحيباً حاراً بعقد الرئيس عثماني لمنتدى إقليمي رفيع المستوى معني بالمرأة والسلام والأمن.

إن حوادث العنف الجنسي والجنساني المبلغ عنها، بما في ذلك قتل الإناث وزواج الأطفال، مثيرة للقلق. ونشيد بالجهود المبذولة لتعزيز القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وبروتوكول معالجة حالات العنف الجنسي وقانون الحماية من العنف الأسري والعنف ضد المرأة والعنف الجنساني والوقاية منه.

وتكرر مالطة تأكيد دعمها للبعثة في جهودها الرامية إلى المشاركة النشطة والبناءة مع بريشتينا وبلغراد، وجميع الطوائف في كوسوفو، فضلاً عن الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية. ونتطلع الآن إلى رؤية التزام سياسي أقوى بتنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي والذي سيستمر في تشكيل الطريق إلى الأمام في تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كارولين زيادة، على إحاطتها.

لقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، منذ إنشائها في عام 1999، بدور هام في دعم كوسوفو وهي تبني دستورها وحكومتها وبرلمانها. وحتى بعد إعادة تشكيل البعثة، لا يزال عملها في كوسوفو يُسهم في تحقيق السلام والاستقرار في كوسوفو والمنطقة.

وتشيد اليابان بموظفي البعثة على التزامهم، ونشكر الممثلة الخاصة زيادة على قيادتها ومشاركتها النشطة مع الشركاء المحليين والدوليين، لا سيما خلال فترات التوتر الشديد، لتشجيع وقف التصعيد، وتعزيز الثقة المتبادلة على المستوى الشعبي، ومواصلة الجهود لتسوية المسائل المعلقة.

لقد ساورنا القلق إزاء تصاعد التوترات بين كوسوفو وصربيا في أواخر العام الماضي. بيد أن الجانبين، نتيجة لجهود الأطراف، اتفقا على "الاتفاق المتعلق بالسبيل نحو التطبيع بين كوسوفو وصربيا" الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي في 27 شباط/فبراير، وأعقبه "مرفق التنفيذ" للاتفاق في 18 آذار/مارس. وترحب اليابان بهذه الاتفاقات وترصد التطورات عن كثب.

ونسلّم أيضاً بأن الحالة في كوسوفو تختلف اختلافاً كبيراً عما كانت عليه عندما أنشئت البعثة. لذلك، ومع مراعاة التطورات السياسية والاجتماعية والجهود التي بذلتها جميع الجهات المعنية ذات الصلة حتى الآن، نعتقد أن من الضروري استعراض مهام البعثة وولايتها، بما في ذلك إمكانية الحد من أوجه التداخل مع أنشطة الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أو إزالتها.

وتعلق اليابان أهمية كبيرة على الحوار بين كوسوفو وصربيا. وسيسهم تطبيع العلاقات بين البلدين من خلال الحوار بين بلغراد وبريشتينا بتيسير من الاتحاد الأوروبي في تحقيق السلام والاستقرار في غرب البلقان. وتتوقع اليابان من كلا البلدين تنفيذ الاتفاق بحسن نية.

وعلاوة على ذلك، نواصل دعم جهود كوسوفو الرامية إلى الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. ونعتقد أن الإصلاحات الجارية والتقدم المحرز في البلد سيؤدّيان إلى مزيد من الخطوات في هذا الاتجاه. ونشجع كوسوفو على مواصلة العمل من أجل تحسين اقتصادها وحوكمتها وحالة حقوق الإنسان فيها والمشاركة البناءة في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي لتحقيق هذه الغاية.

في الختام، لا تزال اليابان ملتزمة بدعم جهود المجتمع الدولي لتعزيز السلام والاستقرار والمصالحة في المنطقة. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الأطراف المعنية لتحقيق هذا الهدف.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كارولين زيادة، على إحاطتها.

تنعقد جلسة اليوم في سياق التقدم الكبير المحرز نحو تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو، ونحن نرحب بذلك، حتى وإن كان لا بد لي من القول إن لهجة نائبي رئيس الوزراء/وزيري الخارجية من صربيا وكوسوفو كانت مثيرة للقلق الشديد. ونرحب بروح المسؤولية التي تحلى بها كلا الطرفين والتي مكنت من التوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ في بروكسل في 27 شباط/فبراير واتفاق بشأن مرفق التنفيذ في أوهريد في 18 آذار/مارس.

تحقق هذا التقدم بفضل جهود الوساطة الأوروبية، كما نشطت فرنسا على أعلى مستوى في دعم الوساطة. وقد أجرى رئيس الجمهورية ووزير الخارجية مباحثات مع رئيس الوزراء كورتي والرئيس فوتشيتش، إلى جانب المستشار أولاف شولتس، على هامش مؤتمر ميونيخ للأمن.

ونتوقع الآن من صربيا وكوسوفو أن تلتزما دون تحفظ، وبحسن نية وبنفس روح التوفيق، بالتنفيذ الفوري لجميع تعهداتهما بموجب

الاتفاق، ومن بينها إنشاء رابطة للبلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو وهو أمر أساسي. وينبغي للاجتماع بين الرئيس فوتشيتش ورئيس الوزراء كورتي الذي سيعقد يوم الثلاثاء المقبل في بروكسل أن يُمكّن من بدء مناقشات ملموسة وموضوعية بشأن مشروع القانون. ونرحّب أيضاً بإنشاء لجنة مشتركة في الأسبوع الماضي للإشراف على تنفيذ الاتفاق.

يعزز الاتفاق الآفاق الأوروبية لصربيا وكوسوفو، وهي آفاق تؤكد فرنسا من جديد التزامها الكامل بها. ونذكّر بأن جميع أحكام الاتفاق ومرفق تنفيذه يشكلان الآن جزءاً لا يتجزأ من التزامات الطرفين فيما يتعلق بآفاقهما الأوروبية.

ومن الضروري في الأسابيع المقبلة تجنب حدوث أزمة جديدة على أرض الواقع حتى لا نعرقل الزخم الإيجابي الذي بدأ. لذا ندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس والكف عن أية أعمال انفرادية يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات. ونشجع كوسوفو وصربيا على إيجاد حلول لجميع المسائل الراهنة، بما في ذلك مسألة تحويل لوحات ترخيص المركبات وتزويد شمال كوسوفو بالكهرباء.

وقد أحطنا علماً بإجراء الانتخابات في أربع بلديات في شمال كوسوفو في 23 نيسان/أبريل، ونرحب بعدم وقوع حوادث. وفي هذا الصدد، نشيد بالمستوى الرفيع من الروح المهنية لشرطة كوسوفو وقوة كوسوفو التابعة للناتو والبعثة الأوروبية لسيادة القانون في كوسوفو. غير أننا نأسف لانخفاض إقبال الناخبين وعدم مشاركة بعض الأحزاب السياسية. وفي هذا السياق، لا يمكن أن تكون هذه الانتخابات حلاً سياسياً طويل الأجل للبلديات المعنية. ويجب أن تكون الأولوية لإنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو وعودة الصرب إلى مؤسسات كوسوفو.

وأخيراً، نرحب بجهود البعثة لدعم عملية الحوار وتعزيز التماسك الاجتماعي داخل مجتمع كوسوفو. وستظل فرنسا نشطة تماماً في دعم الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بغية إحراز تقدم سريع نحو تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو. ولا توجد طريقة أخرى، سواء بالنسبة لصربيا أو لكوسوفو، سوى التوصل إلى اتفاق شامل ونهائي وملزم قانوناً لحل النزاع بين البلدين على نحو مستدام.

السيد إيكرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الممثلة الخاصة على إحاطتها وعلى العمل الذي يقوم به فريقها لتعزيز الاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو.

على مدى العام المنصرم، واصلت الديمقراطية والمؤسسات في كوسوفو إظهار نضجها. وهذا يتجسّد في صعودها في التصنيف الدولي للحريات السياسية والمدنية. لقد أظهرت كوسوفو ثالث أعلى زيادة بين البلدان جميعها في عام 2022. ونهنئ كوسوفو على هذا التحسن. ونرحّب بجهود الحكومة للتصدي للفساد وتعزيز سيادة القانون والتزامها بالتصدي للعنف الأسري والعنف الجنساني.

ونسلم بالدور الهام الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في دعم التقدم الملحوظ الذي أحرزته كوسوفو على مدى 24 عاما الماضية والعمل الذي تواصل القيام به اليوم. وأود أن أكون واضحا، إننا لا نزال نؤيد القرار 1244 (1999) تأييدا كاملا.

بيد أن الظروف على أرض الواقع اختلفت كثيرا عما كانت عليه في عام 1999، وتمشيا مع ممارستنا العادية للمجلس بشأن الولايات الأخرى، نعتقد أن الوقت قد حان لاستعراض دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومسؤولياتها. ومن شأن ذلك أن يسمح للمجلس بإلقاء نظرة جديدة على الكيفية التي يمكن بها للبعثة أن تتكيف لخدمة الظروف الراهنة في كوسوفو.

إن الافتقار إلى وجود علاقة طبيعية بين كوسوفو وصربيا لسنوات عديدة كان له آثار على الاستقرار الإقليمي والطوائف في كلا البلدين. ولذلك، نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز في حوار التطبيع الذي يسره الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك اتفاق بروكسل المؤرخ 27 شباط/فبراير ومرفق تنفيذه الذي تم التفاوض بشأنه في 18 آذار/مارس في أوهريد، بمقدونيا الشمالية. وقد حان الوقت الآن لكي ينخرط الطرفان في الحوار بحسن نية، وأن يحترما التزاماتهما، وأن يتجنبا

الأفعال أو الأقوال التي يمكن أن تقلل من احتمالات التوصل إلى اتفاق شامل ومستدام للتطبيع.

وقد التزمت كوسوفو وصربيا بإنشاء رابطة للبلديات ذات الأغلبية الصربية. ونحث كلا الطرفين على المشاركة بسرعة وبشكل بناء، حتى يمكن إنشاء الرابطة في أقرب وقت ممكن. ونشجع كلا الجانبين بقوة على إظهار الإرادة السياسية والشجاعة للوفاء بما تم الاتفاق عليه. وهذا يصب في مصلحة المواطنين على كلا الجانبين على المدى الطويل.

كما أنه ثمة تحديات أكثر إلحاحا. فبدلا من تهيئة بيئة آمنة ومأمونة في شمال كوسوفو، هناك فراغ أمني مستمر يترك المجتمعات المحلية معزولة وبدون خدمات يومية حيوية. ونرحب بالدور الذي تؤديه قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ولكن ذلك لا يمكن أن يكون الحل الطويل الأجل. إننا بحاجة إلى دعم المؤسسات العاملة في الشمال، والعمل على خدمة مصالح أولئك الذين انتخبوا لتمثيلهم.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة بدعم إقامة ديمقراطية شاملة ومتنوعة ومتعددة الأعراق في كوسوفو ومشاركتها الكاملة في النظام الدولي.

السيدة بيريسويل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على بيانها وعلى عمل البعثة.

هذه هي المرة الأولى التي تتكلم فيها سويسرا عن كوسوفو بصفتها عضوا في مجلس الأمن. إن هذه القضية قريبة لقلوبنا، من الناحية السياسية والاجتماعية على حد سواء. فقبل أكثر من 20 عاما، استقبلت سويسرا آلاف اللاجئين من جميع أنحاء غرب البلقان. وهم اليوم جزء لا يتجزأ من المجتمع السويسري ويساهمون في علاقاتنا الوثيقة مع المنطقة. وكانت سويسرا من أوائل البلدان التي اعترفت بكوسوفو كدولة مستقلة. إن مستقبل كوسوفو وشعبها والسلام الدائم في المنطقة أمور هامة بالنسبة لنا.

إن سويسرا ملتزمة بضمان إقامة مجتمعات مسالمة ومتعددة الأعراق ومزدهرة – مجتمعات تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون وتدافع عنهما – في كوسوفو وفي غرب البلقان ككل. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته كوسوفو، ولا سيما في مكافحة الفساد والجريمة المنظمة. ونؤيد الآفاق الأوروبية بشأن كوسوفو وإدماجها في الهياكل والمؤسسات الدولية.

وقد أسهم في ذلك التطور الإيجابي التعاون بين كوسوفو وقوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو، ومجلس أوروبا، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة. ونقر كذلك بالعمل الهام والطويل الأمد الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو منذ عام 1999. ولكي تكون الأمم المتحدة فعالة، يجب أن يكون وجودها متناسبا مع الواقع. وعلى هذا النحو، فإن سويسرا مستعدة لإجراء مناقشة بناءة لاستعراض استراتيجي محتمل لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ويصف تقرير الأمين العام (S/2023/247) ستة أشهر حافلة بالأحداث. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، من الضروري العمل على بناء الثقة بين كوسوفو وصربيا. وترحب سويسرا بالاتفاق على طريق تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا، الذي يسره الاتحاد الأوروبي. فلا يزال التطبيع الفعال للعلاقات أمرا أساسيا لإيجاد أرضية مشتركة والحفاظ على الاستقرار ومنع تجدد النزاع. ويتمثل التحدي الآن في الحفاظ على ذلك الزخم الإيجابي وضمان التنفيذ الكامل للالتزامات التي قطعت في الاتفاق. ولا يمكن تحقيق تقدم مستدام إلا من خلال حوار مستمر وصادق وبناء وشامل. وتساهم سويسرا في ذلك من خلال توفير منبر غير رسمي للتشاور بين ممثلي الأحزاب السياسية من كلا الجانبين، دعما لعملية التطبيع التي يقودها الاتحاد الأوروبي. ويجب ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة طوال العملية.

وتتعلق النقطة الثانية من بياني بالحالة الأمنية، التي تدهورت في الأشهر الأخيرة. وتشجب سويسرا التوترات الجديدة التي لوحظت في شمال كوسوفو على وجه الخصوص. وندعو الأطراف إلى تجنب أي عمل أو خطاب يمكن أن يعوق آفاق المصالحة والسلام الدائم.

وندين زيادة الحوادث بين الطوائف، التي تزيد من الشعور بانعدام الأمن وانعدام الثقة بين الطوائف وبالتالي تقوض التقارب بينها. وفي هذا السياق، تواصل قوة كوسوفو الاضطلاع بدور أساسي بوصفها ضامنا للاستقرار والأمن في كوسوفو. وإدراكا لذلك، تقدم سويسرا أكبر وحدة عسكرية لحفظ السلام لتلك البعثة.

وفيما يتعلق بالانتخابات المحلية الأخيرة، تأسف سويسرا لعدم مشاركة طائفة صرب كوسوفو. ونشجع زعماء كوسوفو على مواصلة الحوار مع ممثلي الأقلية الصربية.

وأخيرا، فإن التعامل مع الماضي أمر أساسي لمنع تجدد النزاع. إن الحق في المعرفة، والحق في العدالة، والحق في التعويضات، والحق في حصول جميع الضحايا على ضمانات لعدم التكرار، بغض النظر عن انتماءاتهم، يعزز قدرة المجتمع على الصمود. ونرحب بمشروع استراتيجية العدالة الانتقالية الشاملة لحكومة كوسوفو. وندعو الأطراف إلى التعاون في هذا الصدد، مع اتباع نهج يركز على الضحايا والناجين، وفيما يتعلق بالعنف الجنسي المرتكب خلال النزاع. وتؤيد سويسرا تجديد الالتزام بإحراز مزيد من التقدم بشأن مسألة الاختفاء القسري واستمرار مشاركة اللجنة الدولية للصليب الأحمر تحقيقا لتلك الغاية.

وندعو صربيا وكوسوفو إلى مواصلة جهودهما للاستفادة من التقدم المحرز نحو تحقيق السلام والأمن في أوروبا. وإدراكا منا للروابط الأسرية والثقافية التي لا تعد ولا تحصى التي تربطنا بالمنطقة، سنرافق غرب البلقان على ذلك الطريق.

السيدة أوبونغ – نتيري (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالترحيب بحضور دولة السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا. وأشكر السيدة كارولين زيادة، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطتها. كما يحيط وفد بلدي علما بالملاحظات التي أبدتها السيدة دونيكا جيرفالا – شفارتز.

في حين أن طبول الحرب في أزمة كوسوفو عام 1998 قد توقفت منذ فترة طويلة عن الدق، فإن مخلفات التوترات السياسية والعرقية لا تزال تتردد مع خطر تجدد النزاع العنيف. ولذلك، نؤكد من جديد الأهمية المحورية للقرار 1244 (1999) في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم عملية إيجاد حل شامل ودائم للمشكلة التي طال أمدها.

وعلى الرغم من التوترات المتصاعدة خلال الأشهر الستة الماضية، نلاحظ التقدم الكبير الذي لا يزال يحرز نحو تطبيع العلاقات بين منطقة كوسوفو وصربيا، ويشجعنا ما تبديه الأطراف من التزام سياسي بتجاوز التحديات السائدة من أجل مصالحها المتبادلة.

لقد دعونا في بياناتنا السابقة أمام المجلس إلى دعم الطريق إلى الحوار لتطوير العلاقات بين منطقة كوسوفو وصربيا، ونرحب بالمناقشات المكثفة والبناءة بين الجانبين في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ونرحب على وجه الخصوص بالاتفاق الجديد على طريق تطبيع العلاقات الذي تم التوصل إليه في 27 شباط/فبراير في بروكسل وبمرفق التنفيذ، الذي أبرم في أوهريد، بمقدونيا الشمالية، في 18 آذار/مارس. ويتيح الاتفاق المؤلف من 11 نقطة ومرفق تنفيذيه فرصة أخرى لحل المسائل الخلافية وتمهيد الطريق نحو تحقيق السلام والاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع فئات الناس في منطقة كوسوفو. ونعتقد أن تنفيذ الاتفاق سيساعد أيضا على معالجة الأزمات المستمرة المتعلقة بالاعتراف بالوثائق الرسمية والرموز ولوحات ترخيص المركبات.

غير أنه يجدر التأكيد على أن الوعد بالتوصل إلى اتفاق جديد لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التزام غير مسبوق من جميع الأطراف بعملية التطبيع. ونشجع على تكثيف الجهود من أجل التنفيذ الكامل والفعال للاتفاق، ونشير إلى إنشاء لجنة الرصد المشتركة في وقت سابق من هذا الشهر. ونحث جميع الأطراف على التصرف بحسن نية وتجنب تعليق الاتفاق، مثلما وقع في الاتفاقات العديدة السابقة.

ونحث كذلك على مواصلة دعم الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين للمساعدة في الانتقال إلى مرحلة التنفيذ الفعلي للاتفاق. إن عودة الأوضاع الطبيعية إلى منطقة كوسوفو أساسية للسكان، لكنها

ضرورية أيضا لتحقيق جهود السلام على نطاق أوسع في منطقة البلقان.

ولا يزال يساورنا القلق إزاء احتدام التوترات في منطقة شمال كوسوفو ونجدد دعوتنا إلى وقف التصعيد وضبط النفس. ويجب على السلطات أن تسعى إلى تجنب الخطاب التحريضي والإجراءات الاستفزازية.

إن الإقبال الضعيف على التصويت في الانتخابات المحلية التي أجريت في 23 آذار/مارس يبرز انقسامات خطيرة في نسيج المجتمع، ولكن الأهم من ذلك هو أنه يوضح ضرورة مواصلة الحوار لتحديد عملية موثوقة لعودة صرب كوسوفو إلى المؤسسات الإدارية. كما نحث الأطراف على المشاركة البناءة في إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية والمسائل ذات الصلة بشأن مركزها تمشيا مع اتفاق التطبيع والالتزامات السابقة.

ولا تزال المسألة العالقة بشأن ما يربو على 1,600 شخص مفقود تمثل نقطة شائكة نعتقد أنه يجب معالجتها من وجهة نظر إنسانية وعدم تسييسها. ونشجع التعاون المتبادل لكشف الحقائق عن المفقودين من أجل المساعدة على دحض الروايات التي لا أساس لها التي ترسخ انعدام الثقة فيما بين الجماعات العرقية في منطقة كوسوفو.

ولا نزال ندعم ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو. وكما يتضح من تقرير الأمين العام (S/2023/247) والإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام، فإن الظروف في المنطقة أبعد ما تكون عن طبيعية ومستقرة. ونرى أن الحالة لا يمكن أن تستفيد إلا من جهود بناء الثقة، وتدابير التماسك الاجتماعي، وتعزيز التعاون بين مختلف المجتمعات المحلية بتيسير من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

كما نقدر مبادرات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو المستمرة مع النساء والشباب في سبيل تعزيز قدراتهم على صنع السلام وبناء السلام. ونشجع بقوة التدابير الأخرى الرامية إلى تطوير قدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

وفي الختام، نود أن نشدد على أن جهود التطبيع لتسوية أزمة كوسوفو يجب أن تستند إلى قواعد القانون الدولي والقيم الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة كارولين زيادة على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات، وأرحب بمشاركة السيد دانشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية، والسيدة غيرفالا – شفارتس، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية اليوم.

إن الإمارات العربية المتحدة تتمتع بعلاقة قوية وتقارب مع كل من كوسوفو وصربيا. وقد احتفلنا بتلك العلاقات الشهر الماضي خلال زيارة وزير الخارجية الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان إلى كل من بلغراد وبريشتينا في جولة إقليمية. وخلال الزيارة، ركزت المناقشات على العلاقات الثنائية وسبل تحقيق الاستقرار والازدهار الإقليميين.

إن السلام ليس مجرد رواية تقتصر أحداثها على قبل السلام وبعده. بل إنه عملية تتطور فصولها ومراحلها. والاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين كوسوفو وصربيا من أهم التطورات على صعيد العلاقات الثنائية بين البلدين على مدى أكثر من عقد، ويتوجب علينا جميعاً دعم هذا التوجه المرحب به.

ولذلك ترحب دولة الإمارات بهذا الاتفاق الذي تم التوصل إليه في بروكسل في شباط/فبراير الماضي على مسار تطبيع العلاقات، وكذلك تنفيذ خارطة الطريق المتفق عليها في أوهريد الشهر الماضي. وما كان من الممكن التوصل لهذين الاتفاقين بدون الروح القيادية والنوايا الطيبة من جانب الطرفين. ونشيد بالاتحاد الأوروبي على تفانيه في تيسير الحوار والدبلوماسية. وتؤكد الإمارات العربية المتحدة دعمها الكامل لهذه الجهود.

ويسرنا رؤية الخطوات الملموسة التي تم اتخاذها لتنفيذ الاتفاقين، ومنها إنشاء لجنة الرصد المشتركة. لقد تمكن الطرفان بفضل عزمهما

على النهوض من ركام الحرب إلى التوصل إلى اتفاقات، ولكن ترجمتها من مجرد أفكار مكتوبة إلى حقيقة واقعة وفصل جديد في رواية السلام يتطلب بذل الكثير من العمل في الفترة المقبلة، كما سمعنا اليوم في هذه القاعة.

وأثبتت الأحداث التي وقعت الأسبوع الماضي أن التحديات لا تزال قائمة في الميدان. فالانتخابات المحلية التي أجريت يوم الأحد في كوسوفو بدون مشاركة أطراف فاعلة سياسية مهمة من البلديات الأربع ذات الأغلبية الصربية في الشمال قد أظهرت مدى تعقد الوضع.

وفي هذا السياق، نرى أن اتفاقي بروكسل وأوهريد يتيحان إمكانية المضي قدماً. عبر اتخاذ تدابير محددة، تهدف إلى دعم الاستقرار وتعزيز المشاركة المدنية، خاصة وأن كيفية تحسين الوضع باتت اليوم أكثر وضوحاً من ذي قبل، ليس فقط على مستوى البلديات، وإنما في جميع أنحاء كوسوفو.

ويُعتبر إعلان الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاق كوسوفو وصربيا فيما يخص نص الإعلان المتعلق بالمفقودين من أهم الخطوات على هذا المسار. والإعلان المتفق عليه سيساعد عائلات المفقودين على طي هذه الصفحة وإحياء ذكرى من رحلوا عنا. ونؤكد على دعمنا الكامل لالتزام كوسوفو وصربيا من جديد بهذه المسألة المهمة.

وأود اغتنام فرصة اجتماعنا اليوم لأثني على جهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتعزيز بناء الثقة والتماسك الاجتماعي في جميع مناطق كوسوفو. ونرى أن تشجيع المبادرات والمنتديات الهادفة إلى تعزيز المشاركة البناءة بين المجتمعات، سيكون له بالغ الأثر في بناء وتعزيز التفاهم المتبادل، والتسامح، والحوار والتي تُعد ركائز أساسية لتحقيق سلام مستدام. حيث يمكن تطوير تلك الركائز من أجل تيسير أعمالها بشكل أكبر.

لقد رأينا في منطقتنا، منطقة الشرق الأوسط، قيمة تعزيز الحوار بين المجتمعات وآثاره الملموسة. وهي عملية لا غنى عنها لتحقيق الازدهار، ليس فقط في كوسوفو وإنما في المنطقة بأكملها.

وعليه، فإننا ندرك تماماً بأن مسار المصالحة محفوف بالمخاطر، ونعرب في هذا السياق عن قلقنا البالغ إزاء استمرار التقارير المتعلقة بوقوع أعمال تخريب وسرقة في المواقع الثقافية والدينية في كوسوفو، وهي أعمال بالرغم من عدم انتشارها على نطاق واسع، قد تكون سبباً في غرس الانقسام، وينبغي التعامل معها بحزم. نحن ندعم جهود الحكومة والقادة المدنيين في مواجهة هذه الأعمال.

وفي الختام، لا يمكننا تغيير الماضي ولكننا نستطيع رسم مستقبلنا. ومن أجل بناء مستقبل آمن ومستقر، فإننا نشجع قادة كوسوفو وصربيا على مواصلة الالتزام بالحوار الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تيسيره، وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها. لأن ذلك وحده هو الذي سيضمن استمرار السلام الذي تحقق بصعوبة بالغة.

ومن جانبنا، تلتزم دولة الإمارات العربية المتحدة التزاما كاملا بدعم هذه الجهود حتى يبشر الفصل التالي ببدء عصر من السلام والازدهار لا لشعبي صربيا وكوسوفو فقط، بل للمنطقة الأوسع نطاقا – حقبة تستحقها كل هذه الشعوب عن حق.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة كارولين زيادة على إحاطتها. وأرحب في هذه الجلسة بوزير خارجية جمهورية صربيا وأنوه بمشاركة ممثلي كوسوفو.

تثني البرازيل على الطرفين لمشاركتهما المستمرة في الحوار والمفاوضات، التي أسفرت عن الاتفاق على تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا في شباط/فبراير وتنفيذه اللاحق في آذار/مارس. ونعتقد أن هذا تطور إيجابي، مع توقع أن يعزز التزام الجانبين بالتوصل إلى حل تفاوضي ومقبول بصورة متبادلة لمسألة كوسوفو. ونرحب بالدور البناء الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في التوسط في المفاوضات.

غير أنه من المثير للقلق أن التقدم المحرز على جبهات أخرى، مثل خريطة الطريق لتنفيذ اتفاقي الطاقة لعامي 2013 و 2015، لا يزال محدودا. وتلاحظ البرازيل استمرار التوترات بين المجتمعات، ولا سيما في شمال كوسوفو، الذي انعكس في مقاطعة الانتخابات

المحلية يوم الأحد الماضي. ونرى أن من المهم أن يتخذ الطرفان تدابير لبناء الثقة وعليهما تجنب الإجراءات الانفرادية التي يمكن أن تؤدي إلى اندلاع العنف.

وتكرر البرازيل الدعوة إلى إنشاء رابطة/مجتمع البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، وفقا لاتفاقات بروكسل. ونشجع الأطراف على الامتثال لالتزاماتها باحترام المواقع ذات الأهمية التاريخية أو الثقافية أو الدينية والحفاظ على حرية التنقل.

وتؤيد البرازيل استمرار بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونفهم أنه سيكون من السابق لأوانه النظر في خروجها في هذا التوقيت. ونرى أن البعثة لا يزال لديها دور هام تؤديه في منع نشوب النزاعات بين الطوائف، لا سيما في مكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية وإشراك الشباب في عملية السلام.

وأخيرا، أود أن أعرب عن قلق البرازيل إزاء وجود قوات من كوسوفو في جزر مالفيناس. إن إرسال قوات أجنبية إلى ذلك الإقليم ينتهك قرار الجمعية العامة 49/31 ويتعارض مع روح القرار 11/41، الذي أعلن جنوب المحيط الأطلسي رسميا منطقة سلام وتعاون. وتؤكد البرازيل مجددا تأييدها الثابت لسيادة الأرجنتين على جزر مالفيناس وتحث الدول الأعضاء على الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية بشأن هذا الإقليم.

السيد خوجا (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أضع الأمور في نصابها الصحيح فيما يتعلق باستخدام اللغات في المجلس وفي جلسة اليوم. لقد أيد عضوان في المجلس طلبا رسميا قدمه وفد كوسوفو للتكلم باللغة التي يختارها. وكما نعرف، فإن المادة 44 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس تنص على أنه يمكن لأي ممثل أن يدلي ببيان بلغة غير لغات مجلس الأمن وأن يوفر الترجمة الشفوية إلى إحدى تلك اللغات. وهذا ما قدمته كوسوفو للدوائر المعنية خطيا. وروسيا، كرئيس للمجلس، اعترضت على ذلك، خطيا أيضا.

ونحن لم نكن سعداء، بالطبع، ونعتقد أن الرئاسة لم تكن حيادية في دورها، ولكن حتى لا نضع المجلس في موقف صعب، فقد وافقنا على قرار الرئاسة بالرغم من أنه مخالف لقواعد وروح تعدد اللغات التي هي في صميم الأمم المتحدة وضد السوابق في القاعة هذه. وذكر أن هناك سوابق، ويمكنني أن أبلغ المجلس أنه في الأعوام 2013 و 2014 و 2015 و 2018، كانت هناك حالات استخدم فيها الوفدان لغة أخرى في المجلس. والقول الآن إنه كان علينا أن نُصِر، وإن لم أسمع كم عدد المرات التي كان ينبغي أن نصر فيها، هو أمر مثير للسخرية. ونشكر نائبة رئيس وزراء كوسوفو على تفهمها واحترامها للمجلس بعدم وضعه في موقف صعب يضطره إلى التصويت على هذه المسألة. تلك هي الحقيقة الوحيدة.

وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كارولين زيادة على إحاطتها الإعلامية وعلى جهودها. ونرحب بحضور نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية والمغتربين في جمهورية كوسوفو، دونيكا جيرفالا – شوارتس، والنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، إيفيكا داتشيتش، في جلسة اليوم، ونشكرهما على بيانيهما.

لقد حدثت تطورات هامة منذ اجتماعنا الأخير، في تشرين الأول/أكتوبر 2022 (انظر S/PV.9155)، لا بد من ذكرها. أولا، في 15 كانون الأول/ديسمبر 2022، قدمت كوسوفو إلى رئيس الاتحاد الأوروبي طلبها للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. ونهنئ حكومة كوسوفو وشعبها على التزامهما الاستراتيجي المستمر بمنظورهما الأوروبي والأوروبي – الأطلسي، وكذلك على انحيازهما المخلص للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي.

ثانيا، في 23 نيسان/أبريل، منح البرلمان الأوروبي مواطني كوسوفو نظاما للسفر يعفيهم من التأشيرة. وبالتالي، اعتبارا من كانون الثاني/يناير من العام المقبل، إن لم يكن قبل ذلك، تنضم كوسوفو إلى جميع البلدان الأخرى في غرب البلقان وإلى 61 بلدا فقط في العالم في الاستفادة من السفر بدون تأشيرة في منطقة شنغن. ويمثل ذلك أساسا هاما للمستقبل ولتعاون أوثق من أي وقت مضى بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو.

ثالثا، في 21 نيسان/أبريل، أي قبل بضعة أيام تحديدا، قررت لجنة وزراء مجلس أوروبا قبول طلب كوسوفو الانضمام إلى عضوية

المنظمة وإرساله إلى الجمعية البرلمانية لإبداء الرأي، وفقا للإجراءات. وهذه خطوة تاريخية ومعلم بارز آخر في سعي كوسوفو الذي لا رجعة عنه صوب الاندماج في أفضل هيئة عرفها العالم على الإطلاق لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون كأساس لحكومة من أجل الشعب.

وعلاوة على ذلك، وليس آخرا، فإن الحوار الذي يسره الاتحاد الأوروبي بين كوسوفو وصربيا قد حقق نتائج ملموسة. والاتفاق على مسار التطبيع بين كوسوفو وصربيا وملحق تنفيذه، المتفق عليه في أوهريد في 18 آذار/مارس 2023، من المعالم التاريخية. وبموجبهما، اتفقت كوسوفو وصربيا على إقامة علاقات حسن جوار طبيعية بينهما، على أساس المساواة في الحقوق، واعتراف كل منهما بوثائق الآخر ورموزه الوطنية، بما في ذلك جوازات السفر ولوحات الترخيص. ويقضي النص بوضوح على أنه لا يمكن لأي منهما أن يمثل الآخر في الساحة الدولية وأن صربيا، وهذا أمر مهم للغاية، لن تعترض على عضوية كوسوفو في المنظمات الدولية. ويظهر ذلك في السطر الأخير من المادة 4 من الاتفاق، وصياغته واضحة تماما.

ولذلك، كم كانت دهشتي – والحق أقول انتابتني الحيرة – لسماع السيد داتشيتش يقول العكس تماما هنا، بل وأكثر من ذلك أنه كان يدعو حكومة كوسوفو إلى التقيد بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين. ونشيد بجوزيب بوريل، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، وميروسلاف لايتشاك، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي للحوار بين بلغراد وبريشتينا، وغابرييل إسكوبار، نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي لمكتب الشؤون الأوروبية والأوروبية الآسيوية، وكذلك بالمبعوثين الخاصين لفرنسا وألمانيا، على إسهاماتهم الهامة في العملية. ولكن، كما نعلم، لا يكون للاتفاقات معنى إلا إذا نفذت. ونتوقع من الطرفين أن ينفذا التزاماتهما بالكامل وبحسن نية وبدون تأخير لصالح كل من كوسوفو وصربيا ومواطنيهما. وهذه هي الطريقة الوحيدة لرسم مسار واضح وإظهار القيادة من خلال التزامات ملموسة، الأمر الذي سيؤدي إلى فصل جديد في العلاقات بين البلدين.

ومؤخرا، نظمت كوسوفو انتخابات مبكرة في أربع بلديات. وقد عقدت وفقا للمتطلبات الدستورية للبلد بعد استقالة المسؤولين المنتخبين السابقين، وأجريت بطريقة مثالية. ونأسف لأن القائمة الصربية، التي تمثل الطائفة الصربية في البلديات المعنية، اختارت عدم المشاركة، مما أثر على المشاركة والنتيجة على حد سواء. في الديمقراطية، قد تكون المقاطعة حقا، لكنها ليست خيارا جيدا أبدا، لأنها تحرم المعنيين من المشاركة المباشرة في المجالات التي تتعلق بمصالحهم. وللطائفة الصربية في كوسوفو الحق في أن يكون لها ممثلوها على جميع المستويات. ويضمن ذلك دستور البلد وإطاره القانوني. ولكن لكي يحدث ذلك، يجب على الممثلين السياسيين المعنيين أن يتصرفوا وفقا لذلك وبشعور بالمسؤولية وأن يستفيدوا من الحيز الهائل المتاح لهم. كوسوفو هي بلدهم. ونأمل أن يتيح تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع بروكسل في إطار الحوار التوصل بسرعة إلى الحل الأمثل. إضافة إلى ذلك، وبما أن اليوم هو اليوم الوطني للأشخاص المفقودين في كوسوفو، نحث كلا البلدين على بذل المزيد من الجهد لمعرفة ما آل إليه مصير أكثر من 600 1 شخص لا يزالون في عداد المفقودين، ولإغلاق ذلك الجرح المفتوح.

وتساعدنا هذه التطورات على فهم البيئة التي تعمل فيها حاليا بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. إن كوسوفو ليست صراعا مجمدا، وكل موجة من التوترات التي شهدناها هناك تولدت بشكل مصطنع ويمكن تجنبها تماما. كوسوفو بلد سريع النمو يجد مكانه تدريجيا على المسرح الأوروبي والدولي وفقا لاختيار مواطنيه. إن مستوى الاستقرار وآفاق الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، كما ذكرت، من خلال تنفيذ الاتفاقات، إنما يعززان الحاجة إلى التفكير بجدية في مستقبل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. لقد حددت ولاية البعثة هذه قبل ربع قرن، استنادا إلى حالة ما بعد النزاع التي أصبحت شيئا من الماضي. وبالتالي، فإن جذورها تكمن في الماضي. ولكن كوسوفو، شأنها شأن المنطقة بأسرها، قد تغيرت بشكل كبير، أكثر بكثير من قدرة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على التعبير عنه، أو بعبارة أفضل، أكثر مما يسمح المجلس للبعثة في كوسوفو بأن تجسده.

وينصب التركيز اليوم في كوسوفو وغرب البلقان على تعزيز التعاون الإقليمي، وتجسيد الاندماج الأوروبي، وزيادة الحراك الأكاديمي، وتوطيد التبادلات الشبابية، وتوسيع منطقة التجارة الحرة وحرية حركة السلع والأشخاص، وتعميق الترابط البيني. ولذلك، نكرر تأكيد موقفنا بشأن الحاجة إلى إجراء تنقيح جوهري لنشاط بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وتخفيض تدريجي لميزانيتها وموظفيها، مما يؤدي تدريجيا إلى إغلاقها. وقد أظهرت التجربة أن البعثات الأجنبية الجامدة، التي تطول دون داع في بيئات سريعة التغير، تشميل إلى فقدان غرضها وأهميتها. ولا يمكن لبعثة الأمم المتحدة أن تبقى في كوسوفو إلى الأبد لسبب بسيط للغاية هو أنه لا يمكن لأحد أن يحدد موقع علامة الخروج، رغم أنها على مرأى من الجميع.

ونشجع بقوة كلا من كوسوفو وصربيا على مواصلة جهودهما واتباع المسار الوحيد لهما وللمنطقة بأسرها، وهو المسار الأوروبي. وينطوي ذلك على العمل بلا كلل لبناء مستقبل أفضل للبلدين والشعبين، بما في ذلك، على وجه الخصوص، أقليات كل منهما. ويحق للصرب في كوسوفو التمتع على أفضل وجه ممكن بالحقوق على الساحة الأوروبية. أكرر، أفضل ما يمكن. وينبغي أن ينطبق نفس الشيء بالنسبة للأقلية الألبانية في وادي بريشيفو، في جنوب صربيا. ولا يزال تخميل العناوين والافتقار إلى الاستثمار والحوافز الاقتصادية هناك مصدرا للقلق.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بتسليط الضوء على أن التطورات في الجزء الذي نعيش فيه من العالم – غرب البلقان بوصفه جزءا من أوروبا – تجعل من الأهمية بمكان كفالة معاملة الأقليات باحترام وكرامة حتى تسهم في رفاه مجتمعاتها، وتشارك مشاركة كاملة في الحكم الديمقراطي، وتصبح جسورا تربط بين الناس والثقافات وتعزز قيم التنوع والتقدم الاجتماعي. وهذا ليس درسا مهما من الماضي فحسب، بل هو أيضا مسار رصين نحو مستقبلنا المشترك.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب بحضور السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا، في جلسة اليوم، وقد استمعت باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة زيادة وملاحظات السيدة جيرفالا – شفارتس.

ترحب الصين بجولتي الاجتماعات الرفيعة المستوى اللتين عقدتا مؤخرا بين الجانبين الصربي والكوسوفي بتيسير من الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى مناقشات شاملة ومتعمقة بشأن التوصل إلى حل سياسي لمسألة كوسوفو. وما فتئت الصين تؤيد التوصل إلى حل مقبول بصورة متبادلة لمسألة كوسوفو بين الجانبين المعنيين، بالعمل مع بعضهما البعض في إطار القرار 1244 (1999)، بغية التوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين من خلال الحوار والتشاور. وفي تلك العملية، ينبغي احترام سيادة صربيا واستقلالها وسلامتها احتراما كاملا. ونأمل أن تنفذ الاتفاقات القائمة تنفيذا فعالا، مما سيساعد الجانبين على بناء الثقة المتبادلة وإعطاء زخم للحوار الجاري. إن إنشاء رابطة للبلديات الصربية عنصر مهم في اتفاق بروكسل الأول لعام 2013 على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات، الذي التزمت به سلطات كوسوفو التزاما واضحا، وينبغي أن يكون محور المرحلة التالية من الحوار الثنائي والمساعي الحميدة الدولية. وبينما نعترف بالجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي مؤخرا لتعزيز الحوار بين صربيا وكوسوفو، نأمل أن يظل الاتحاد الأوروبي محايدا وغير متحيز في عملية الوساطة، وأن يمتنع عن التسرع في تحقيق نتائج مستعجلة، أو التصرف بتهوُّر أو ممارسة ضغط مفرط.

وتشعر الصين بالقلق إزاء الحالة المتفجرة الراهنة في شمال كوسوفو. وعلى الرغم من المعارضة القوية من جانب الصرب المحليين، اتخذت سلطات كوسوفو مرة أخرى إجراءات انفرادية، وأصرت على إجراء انتخابات في شمال كوسوفو، وأعلنت نتائج الانتخابات على الرغم من أن نسبة المشاركة فيها كانت أقل من 4 في المائة، مما أدى إلى تصعيد النزاعات المحلية والتوترات الإقليمية. وتشعر الصين بقلق عميق إزاء ذلك. ويبين تكرار التوترات في شمال كوسوفو في السنوات الأخيرة أن الإجراءات الانفرادية لن تؤدي إلا إلى تفاقم المخاوف، وتصعيد

التوترات، وتقويض السلام والاستقرار في غرب البلقان، وتأخير التسوية النهائية لمسألة كوسوفو، الأمر الذي لا يخدم مصالح أي من الطرفين. وتدعو الصين سلطات كوسوفو إلى مراعاة الحالة العامة، والعودة إلى المسار الصحيح للحوار والتشاور، والامتناع عن إثارة النزاعات والمواجهات. ونأمل أن يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور إيجابي وبناء بوصفه وسيطا في ذلك الصدد. وفي الآونة الأخيرة، شهدنا استمرار الحوادث الأمنية التي ترتكب ضد الأقليات العرقية في كوسوفو، ولا تزال العلاقات العرقية متوترة. إن التعايش في وئام بين جميع الطوائف العرقية يتماشى مع المصالح الأساسية والاحتياجات الإنمائية لجميع سكان كوسوفو. وتأمل الصين أن تتخذ سلطات كوسوفو تدابير فعالة وقوية لحماية الأمن والحقوق والمصالح المشروعة لجميع الطوائف العرقية في كوسوفو، بما في ذلك الصرب، ولمنع تكرار حوادث مماثلة.

وتبين التطورات مؤخرا أن مسألة كوسوفو لا تزال تشكل شاغلا أمنيا للبلقان وأوروبا. ولذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يبقي المسألة قيد نظره. ولا يزال دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لا غنى عنه في ذلك الصدد. ويحدونا الأمل في أن تواصل البعثة، بقيادة الممثلة الخاصة زيادة، الاضطلاع بدور بناء في تحقيق تسوية سياسية لمسألة كوسوفو وفي الحفاظ على الاستقرار وتعزيز المصالحة الوطنية في البلد.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة كارولين زيادة على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات والتزامها بتنفيذ ولايتها. وأرحب بمشاركة السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، في جلسة اليوم. لقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة جيرفالا – شفارتز.

ولا يزال النزاع الحاد على لوحات ترخيص المركبات موضع خلاف ومصدر توتر بين بلغراد وبريشتينا. وكان ذلك في صميم الاستقالة الجماعية لآلاف من صرب كوسوفو من المؤسسات المحلية، فضلا عن مقاطعة الانتخابات البلدية التي أجريت في الشمال، والتي أظهرت نسبة المشاركة المنخفضة تاريخيا فيها البالغة حوالي 2 في المائة مدى الفجوة بين الطوائف. وتتعرض الحياة المجتمعية لتقويض خطير بسبب مجموعة من العوامل، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية، وتزايد عدد الحوادث، وإطلاق النار على دوريات الشرطة، والهجمات على الصحفيين، ونهب المتاجر، والاعتداءات الجسدية، وكلها عوامل تسهم في خلق مناخ من انعدام الأمن المزمن. ومن الضروري التوصل إلى حل سياسي طويل الأجل لنزع فتيل التوترات وتخفيف المناخ السياسي.

ويحيط بلدي علما باقتراح الاتحاد الأوروبي ببث حياة جديدة في المفاوضات بين بلغراد وبريشتينا بغية تطبيع العلاقات. ومع ذلك، ما زلنا مقتنعين بضرورة تحقيق تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا من خلال تنفيذ اتفاق بروكسل الأول لعام 2013 على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات. وفي ذلك السياق، نرحب بمختلف المبادرات الرامية إلى مرافقة بريشتينا في تنفيذ ذلك الاتفاق المهم ونؤيد تلك المبادرات. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تستخدم قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار 1244 (1999)، المؤرخ 10 حزيران/يونيه 1999، بوصفها معايير رئيسية في السعي لإيجاد حلول. ويجب أيضا ألا تغيب عن بالنا – وقبل كل شيء، احترام – مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأ احترام السلامة الإقليمية للدول.

ونلاحظ باهتمام التقدم المحرز في عملية التيسير وندعو الطرفين إلى أن يظلا ملتزمين بها وأن يمتنعا عن أي نهج انفرادية. ويجب أيضا نزع فتيل التوترات المجتمعية والحفاظ على الحوار من أجل دفع المفاوضات قدما في المجالات التقنية الضرورية لحياة الناس اليومية. ويساورنا القلق إزاء زيادة الحوادث المجتمعية التي تؤثر على المشهد الديني، ولا سيما فيما يتعلق بالكنيسة والزعماء الدينيين، وإزاء طوائف الأقليات التي يستهدفها العنف، بما في ذلك العنف الجنسي. ونأمل أن تكون التعديلات المقترحة على القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية مُثنية عن ارتكاب هذه الأعمال بما فيه الكفاية ورادعة لها ولمرتكبيها. إن الاستخدام غير المتناسب للقوة، فضلا عن التخويف المتكرر من جانب وحدات العمليات الخاصة، أمر غير مقبول. ونحث الأطراف على الامتناع عن أي عمل أحادي الجانب، بما في ذلك

خطاب الكراهية، الذي يؤجج التوترات الطائفية. وندعو السلطات في بريشتينا إلى كفالة سلامة جميع الطوائف ومنع عنف الشرطة الذي يمكن أن يشعل التوترات من جديد. ولا يمكن بناء سلام دائم إلا نتيجة للتعايش السلمي فيما بين مختلف الطوائف. وفي ذلك الصدد، يشدد بلدي على ضرورة عودة المغتربين ويلاحظ باهتمام حالات العودة الطوعية الـ 112 المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونشجع على مواصلة الجهود لإعادة جميع المشردين البالغ عددهم 000 200 شخص.

ومن الضروري أن تنشئ السلطات في بريشتينا آليات قانونية لتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك من خلال الإصلاح القضائي، لأن العدالة الرشيدة ضرورية لبناء السلام. وسيسهم استكمال مشروع القانون المتعلق بتوثيق الجرائم المرتكبة خلال حرب كوسوفو في تحقيق الهدوء.

إن العمل الرائع الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ولا سيما مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، جدير بالثناء لأنه ييسر العودة الطوعية لأفراد الأقليات ويتيح لطالبي اللجوء إمكانية الحصول على التعليم والخدمات العامة والمساعدة القانونية والدعم النفسي الاجتماعي. واستثمار المنظمة الدولية للهجرة في الإسكان لتهيئة بيئة تكفل التعايش الودي بين العائدين والمجتمعات المحلية المضيفة أمر جدير بالثناء أيضا، شأنه في ذلك شأن الجهود الرامية إلى المساعدة في إنشاء أعمال تجارية صغيرة للمقاتلين السابقين المسرحين وأسرهم. ونرحب أيضا بمكافحة الاتحاد الأوروبي للفساد الذي يشكل عقبة أمام التنمية والتعايش السلمي.

ونرحب بالعدد المتزايد من المبادرات التي تنفذها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بما في ذلك حملات التوعية ضد الزواج المبكر في كوسوفو وتعزيز دعمها للتمكين الاقتصادي للشباب من أبناء الأقليات، فضلا عن تنظيم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والشركاء الدوليين لحلقات دراسية ومؤتمرات بشأن مشاركة المرأة وإسهاماتها في عمليات السلام.

في الختام، يؤكد بلدي مجددا دعمه لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في جهودها على أرض الواقع ويشجع الأطراف على مواصلة حوارها من أجل إيجاد حل سياسي من خلال المفاوضات.

السيد فرناندیز (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيدة كارولين زيادة، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها. وأرحب في هذه الجلسة بالنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش. كما أحطنا علما بالبيان الذي أدلت به ممثلة كوسوفو، السيدة دونيكا غيرفالا – شفارتس.

ترحب موزامبيق بالجهود الدبلوماسية التي أدت إلى توصل بلغراد وبريشتينا إلى الاتفاق على مسار لتطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا. فهذا الإنجاز الهام، الذي يسره الاتحاد الأوروبي، مثال على الدور المحوري للمنظمات الإقليمية في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. إن الحاجة إلى الاستقرار في كوسوفو أمر مهم، حيث أن له تداعيات على المشهد الأمني الأوسع نطاقا في أوروبا في هذا الوقت العصيب. ونحث بقوة الأطراف الوطنية والإقليمية والدولية على النظر بعناية في أثر قراراتها مستقبلا من أجل الحفاظ على التقدم المحرز على مدى سنوات من الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة في كوسوفو. ونحث جميع الأطراف على أن تظل ملتزمة ومتسقة في تنفيذها للقرار 1244 (1999).

على الرغم من الإنجازات الهامة التي أبرزتها الممثلة الخاصة للأمين العام في إحاطتها، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار العداء والتوترات بين بلغراد وبريشتينا. وستؤدي الخلافات حول حرية التنقل وعملية التصويت التي جرت مؤخرا، فضلا عن مقاطعة صرب كوسوفو لاحقا للمشاركة في مؤسسات كوسوفو، إلى تقويض تنفيذ اقتراح الاتحاد الأوروبي. ونحث بقوة القيادتين الصربية والكوسوفية على تعزيز المصالحة بشكل استباقي بين الطائفتين والامتناع عن الأعمال التي تحرض على التخريب والعنف. وتهدد الأعمال الانتقامية بين الطائفتين آفاق التوصل إلى تسوية طويلة الأجل للانقسامات القائمة بينهما. ومن المهم إدانة خطاب الكراهية والخطاب التحريضي والمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وسرديات الكراهية، ولا سيما العنف الجنساني والجنسي، بما في ذلك قتل الإناث، إدانة قاطعة وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة.

إن بلدي يعلم بحكم تجربته أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم دون بناء مجتمع أكثر تسامحا وشمولا، بالاستناد إلى دروس الماضي ورؤية لمستقبل مزدهر. وإشراك جميع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة الرئيسية – بما في ذلك النساء والشباب والمجتمع المدني – أمر بالغ الأهمية لنجاح تنفيذ عملية المصالحة. ولذلك، نشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الرامية إلى إيجاد أرضية مشتركة والحفاظ على الاستقرار وإعادة بناء الثقة وتحسين الحوار بين الطوائف والمؤسسات لتجنب أي عودة إلى دوامة النزاع.

في الختام، تكرر موزامبيق تأكيد دعمها للعمل الذي تقوم به البعثة وتشيد بالجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتوسط في النزاعات وتعزيز مؤسسات كوسوفو.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني للممثلة الخاصة زيادة على إحاطتها وأشكر وزيرة الخارجية غيربالا – شفارتس ووزير الخارجية داتشيتش على مشاركتهما في جلسة اليوم.

لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بتعزيز الاستقرار في غرب البلقان، لا سيما في هذا الوقت الذي تشهد فيه أوروبا توترات متزايدة. ونعمل عن كثب مع شركائنا الأوروبيين لمواصلة تعزيز الديمقراطية والمجتمعات المتعددة الأعراق وسيادة القانون في جميع أنحاء غرب البلقان. وهذا مسعى بالغ الأهمية وسنواصل دعم شركائنا مستقبلا، بما في ذلك بشأن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ونعرب عن تقديرنا الخاص للممثل السامي للاتحاد الأوروبي بوريل فونتيليس والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لايتشاك على عملهما مع كوسوفو وصربيا في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

ونشيد بكوسوفو وصربيا على اتخاذهما خطوة حاسمة إلى الأمام بالتوصل إلى اتفاق ملزم قانونا في بروكسل وأوهريد، وهو تطور إيجابي. ونشجع كلا من كوسوفو وصربيا على التحرك بسرعة لتنفيذ التزاماتهما وتجنب الأزمات المتكررة التي أعاقت لفترة طويلة إحراز تقدم في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ونأمل أن نرى تلك الروح الجديدة وقد ازدادت قوة عندما يجتمع زعيما صربيا وكوسوفو في بروكسل في 2 أيار/مايو. ويتمثل جزء حاسم من ذلك العمل الهام في اتخاذ كوسوفو لخطوات أخرى لإنشاء رابطة للبلديات ذات الأغلبية الصربية بطريقة تمتثل لدستور كوسوفو. ولا يزال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، والذي أعيد تنشيطه من خلال اتفاق 27 شباط/فبراير الأساسي ومرفقه التنفيذي الموقع في 18 آذار/مارس، يشكل الآلية الرئيسية لتسوية المسائل بين الجارتين.

ويدعم الزخم الإيجابي خلال الأشهر القليلة الماضية كذلك رأينا الثابت بأن الوقت قد حان لكي تجد الأمم المتحدة دورا أكثر أهمية في كوسوفو لا يتطلب ولاية بموجب الفصل السابع. وبينما نقدر تقديرا كبيرا الإسهامات التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للسلام والأمن منذ إنشائها في عام 1999، ينبغي أن نعترف بأن البعثة أوفت بولايتها الأصلية منذ فترة طويلة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نشكر السيدة كارولين زيادة، الممثلة الخاصة للأمين العام، على الإحاطة التي قدمتها عن الحالة في الإقليم وعلى الآراء التي عرضتها. ونرحب بمشاركة النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش، في هذه الجلسة. واستمعنا أيضا إلى آراء السيدة دونيكا غيربالا – شفارتس، على الرغم من أنها كرست بيانها للروابط والعلاقات الثنائية بين روسيا وصربيا – التي لا علاقة لها ببريشتينا – أكثر مما كرسته لمطالبات بريشتينا المشروعة التي جرى التعبير عنها هنا ولسياساتها. وقد سبق أن ذكرت ذلك في جلستنا السابقة (S/PV.9155 انظر)، بيد أن السيدة جيرفالا – شفارتز حاولت اليوم مرة أخرى تمرير خطة المشاورات المشتركة بين الوزارات التي وقعها وزيرا خارجية روسيا وصربيا قائلة بأن صربيا تنازلت عن سيادتها ووضعت عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالسياسة الخارجية في يد روسيا. وأود أن أقول ببساطة للسيدة جيرفالا – شفارتز إن ذلك أمر سخيف وغير

مهني. وموقف روسيا من مسألة كوسوفو لم يتغير. نحن نؤيد التوصل إلى حل قانوني دولي مستدام ومقبول بصورة متبادلة لبلغراد وبريشتينا، على أساس القرار 1244 (1999). ويجب أن يكون الحل في مصلحة بلغراد والشعب الصربي، ويجب أن يؤيده مجلس الأمن.

إن الحالة في كوسوفو مقلقة بشكل متزايد. فخلال الأشهر القليلة الماضية، كانت الحالة مرارا في الإقليم على شفا تجدد الصراع الساخن. وبريشتينا، بدعم من العواصم الغربية، لم تتخل عن محاولاتها للسيطرة على المناطق التي يسكنها الصرب. ويبدو أنه على الرغم من هوس المجتمع الدولي بحقوق الإنسان، لا أحد تقريبا يهتم بمراعاتها فيما يتعلق بالصرب. وكما ذكر الوزير داتشيتش في وقت سابق، فإن السياسة المنهجية المتمثلة في تشريد الصرب جسديا وتحويل الإقليم حصريا إلى حيز ألباني من الناحية العرقية لا تزال مستمرة. وأود أن أضيف أن 209.000 من أصل 372.000 من غير الألبان الذين عاشوا في الإقليم حتى شهر حزيران/يونيه 1999 أجبروا على المغادرة. وهناك غارات منتظمة تقوم بها القوات الخاصة التابعة لشرطة كوسوفو في الجزء الشمالي من الإقليم. إنهم يبنون معاقل للأجهزة الأمنية على قطع الأراضي التي صودرت من السكان المحليين غير الألبان. ويحاكم أفراد صربيون سابقون في شرطة كوسوفو بتهم زائفة. ويجري تدنيس الأضرحة والمقابر الأرثوذكسية. وازدادت الاعتداءات البدنية على الصرب وممتلكاتهم. منذ وصول ألبين كورتي إلى السلطة في شباط/فبراير 2020، تم تسجيل أكثر من 300 عمل من أعمال العنف المرتكبة ضد الصرب في كوسوفو. ولا يحاكم الجناة عموما.

تلك هي الحقائق على أرض الواقع. ولكننا جميعا نفهم أنه بدون عملية تفاوض أو اتفاقات أو آليات كافية لضمان حماية الصرب في الشمال والقلة المتبقية جنوب نهر إيبار، سيكون حل المشاكل الراهنة مستحيلا. وفي ذلك الصدد، يجب أن نعيد النظر في التاريخ الحديث. فقد ذكرت السيدة زيادة بالفعل عدة تواريخ جديرة بالملاحظة اليوم: يصادف 19 نيسان/أبريل الذكرى السنوية العاشرة لتوقيع اتفاق بروكسل الأول للمبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات لعام 2013، وقد نص الحكم الرئيسي فيه على إنشاء مجتمع من البلديات الصربية في كوسوفو. ولكن خلال كل الوقت الذي انقضى منذ ذلك الحين، تجنبت سلطات كوسوفو تنفيذه بدون عقاب. ولا تزال المشاكل الموضوعية المتبقية بدون حل لأن بريشتينا – ويجب أن نكون صريحين – ليست مهتمة لا بتطبيع العلاقات ولا بالوفاء بالتزاماتها. ولهذا السبب يطالب ألبين كورتي على نحو غير معقول بأن تمتثل طوائف البلديات الصربية لدستور المقاطعة وأن تكون متعددة الأعراق وبدون منحها سلطات تنفيذية. وطوال الفترة بأكملها، حاول ألبان كوسوفو الاستعاضة عما تم الاتفاق عليه بإنشاء هيئة أقرب إلى منظمة غير حكومية، وهو أمر يجب رفضه. ولن يكفل الحقوق الأساسية لصرب الإقليم وأمنهم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق التي يسكنون فيها ويبقون على هويتهم الثقافية. وأخيرا، سيكون ذلك شرطا مسبقا لتحقيق تقدم دائم وليس مجرد تقدم مؤقت نحو تسوية المسألة.

في رأينا، أنه يجدر بنا أن نتناول الاتفاقات الشفوية التي تم التوصل إليها في 18 آذار/مارس بين بلغراد وبريشتينا في أوهريد بشأن وثيقتين – الاتفاق المتعلق بطريق التطبيع بين كوسوفو وصربيا ومرفقه التنفيذي. ونعتقد أن التفاؤل المعرب عنه في تقرير الأمين العام (S/2023/247) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو فيما يتعلق بتنفيذ آفاقها مبالغ فيه إلى حد كبير. ونذكر بأن بلغراد، كما أوضحت البيانات العديدة والصريحة للقيادة الصربية، وافقت على مواصلة الحوار مع بريشتينا على أساس ذلك التفاهم وبشرط احترام خطوطها الحمراء – أي عدم موافقتها على إعلان الاستقلال من جانب واحد وعضوية كوسوفو في الأمم المتحدة والإنشاء السريع لمجتمع البلديات الصربية في كوسوفو وفقا لاتفاق بروكسل.

في 23 نيسان/أبريل، قررت بريشتينا تصعيد التوترات مرة أخرى بإجراء ما يسمى بالانتخابات البلدية في شمال كوسوفو. وعلى الرغم من رفض الأغلبية الصربية اقتراح أي مرشحين، أُجْريت الانتخابات تحت ضغط من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وكما نعلم، رفض الصرب بالإجماع المشاركة في هذا الاستخفاف بالإجراءات الديمقراطية. ومع ذلك، فإن نسبة المشاركة الضئيلة التي بلغت 3.5 في المائة وعدم توفر الموارد اللازمة لإجراء الانتخابات لم تمنع بريشتينا

من إعلان نجاح الانتخابات غير الشرعية تماما وإعلان الفائزين، ذلك أن أربعة من ألبان الكوسوفو يمثلون جزءا ضئيلا من السكان المحليين، و 96.5 في المائة منهم تجاهلت هذه المهزلة. واستعيض عن العملية الانتخابية العادية على نحو استفزازي بعملية انتخابية مصطنعة، وافق عليها على الفور رعاة بريشتينا الغربيون. وقد تغاضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عن اغتصاب الكوسوفيين فعليا السلطة في شمال الإقليم وسعيا إلى حرمان الصرب من صوتهم في مواجهة الإرهاب الذي أطلق العنان لها ضدهم. وبهذه الطريقة، تواصل البلدان الغربية تأجيج الصراع بين بلغراد وبريشتينا وتمارس باستمرار الضغط على الصرب على جميع الجبهات.

على سبيل المثال، في ذروة المواجهة في كانون الأول/ديسمبر 2022، قبلت الرئاسة التشيكية لمجلس الاتحاد الأوروبي طلب كوسوفو للحصول على وضع المرشح الأوروبي. في 18 نيسان/أبريل، وافق البرلمان الأوروبي على إعفاء مواطني كوسوفو من التأشيرات، والذي سيدخل حيز التنفيذ في موعد أقصاه 1 كانون الثاني/يناير 2024. وينطبق الشيء نفسه على المراجعة الفورية لعضوية كوسوفو في مجلس أوروبا، التي أجريت في 24 نيسان/أبريل. والطريقة التي نُظمت بها والطريقة التي صوتت بها بعض البلدان لصالحها تبين على نحو أفضل من الكلمات موقفها من قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولا سيما القرار 1244 (1999) الذي يوفر الإطار لتسوية مسألة كوسوفو. وتتعرض بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أيضا لضغوط من ألبان كوسوفو – وهو ما لن يسمح زملاؤنا الغربيون بحدوثه في سياق عمليات حفظ السلام الأخرى. ونعتقد أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يجب أن تكون قادرة على الاضطلاع بمهامها بالكامل وأن تزود بالموارد البشرية والمالية اللازمة لتحقيق تلك الغاية. وندعو إلى تسريع التحقيق في ملابسات احتجاز أفراد شرطة ألبان كوسوفو للسيد كراسنوشيكوف في أيار/مايو 2019، وهو موظف في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والإصابات الخطيرة التي لحقت به نتيجة لذلك. ويجب علينا أن نضع حدا نهائيا لتكرار معاملة بريشتينا التعسفية لأفراد البعثة، كما حدث في حالة المواطن الروسي السيد أنتونوف، الذي أُعلن أنه شخص غير مرغوب فيه في كانون الأول/ديسمبر 2021 بقرار غير قانوني اتخذته السلطات الإقليمية.

من الواضح أن الهدف الرئيسي للغرب هو إخضاع البلقان بكل الوسائل الممكنة وجذب دول المنطقة إلى إحدى كتلها العسكرية السياسية. وفي ظل هذه الظروف، لا جدوى من الحديث عن صدق البيانات التي يدلي بها أعضاء اللجنة بشأن تحقيق الاستقرار في المنطقة. إذا كان ذلك يخدم مصالحهم، فلن يترددوا في إشعال النار في المنطقة. ويشهد على ذلك النشاط المتزايد لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وفي انتهاك للقرار 1244 (1999)، يسهم أعضاؤها في الإنشاء التدريجي لجيش كوسوفو الافتراضي بزيادة الإمداد بالأسلحة والمعدات العسكرية. قامت واشنطن بشكل أساسي بخصخصة قاعدة بوندستيل العسكرية، التي تم إنشاؤها حصريا لأغراض حفظ السلام. وواشنطن تفعل ذلك بلا خجل، كما لو أن الجميع قد نسوا ما يسمى بمذبحة ريجاك/راتشاك، التي تم تنظيمها لتبرير غزو الناتو ليوغوسلافيا وأسفرت عن قصف جماعي للبلاد بأسلحة اليورانيوم المنضب، وسقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية. وعانت البيئة من أضرار كارثية، كما لوحظ في التقرير المتعلق بالأثر البيئي للحرب في يوغوسلافيا على جنوب شرق أوروبا، الذي اعتمدته الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في كانون الثاني/يناير 2001. والحقيقة أن منظمة حلف شمال الأطلسي لم تكن أبدا قلقة للغاية بشأن "الأضرار الجانبية"، كما وصفتها وزيرة خارجية الولايات المتحدة السابقة أولبرايت، ولا يزال هذا هو الحال، كما يتضح من تسليم بريطانيا أسلحة اليورانيوم المنضب إلى النظام الأوكراني.

وفي ضوء أحداث عام 1999 التي ذكرتها من فوري، نود أن نسترعي الانتباه إلى محاكمة أحد قادة جيش تحرير كوسوفو، هاشم تقي، وشركائه، التي بدأت في محكمة خاصة في لاهاي في نيسان/أبريل.

ونعتبر أن هذه هي الفرصة الأخيرة لاستعادة العدالة، وإن كان ذلك بعد مرور 25 عاما على الفظائع اللاإنسانية التي ارتكبت. ونأمل

أن يعاقب هؤلاء المجرمون، كما يستحقون، وألا تكرر المحكمة في لاهاي الأخطاء الكارثية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

(تكلم بالإنكليزية)

أفهم أن ألبانيا قد تكلمت بالفعل عن المسألة التي أثيرت في بداية الجلسة. وبصفتي رئيسا، أود أن أدلي بتعليق على ما قيل اليوم لأن الطريقة التي أثار بها ممثل ألبانيا هذه المسألة تلمّح إلى الرئاسة بشكل مباشر أو غير مباشر وتتهمها أساسا بأنها متحيزة، أي بإساءة استخدام صلاحياتها كرئاسة.

أود أن أوضح هذه المسألة. لقد خاطب أعضاء المجلس – اثنان في الواقع من أعضاء المجلس – بطلب السماح للسيدة جيرفالا – شفارتز بالتكلم باللغة الألبانية. واليوم، استند ممثل ألبانيا إلى المادة 44 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن. وسأقتبس القاعدة للمجلس:

”لأي ممثل أن يتكلم بلغة غير لغات مجلس الأمن. وفي هذه الحالة، يكون عليه هو أن يرتب أمر الترجمة الشفوية لكلمته إلى إحدى تلك اللغات. وللمترجمين الشفويين التابعين للأمانة العامة، لدى ترجمتها إلى بقية لغات مجلس الأمن، أن يستندوا إلى الترجمة الشفوية المقدمة باللغة الأولى.“

ولا تندرج السيدة جيرفالا – شفارتز ضمن فئة الممثلين. إذ إنها تتكلم بموجب المادة 39، وليس بموجب المادة 37، خلافا لصربيا. وفي 99 في المائة من جلسات مجلس الأمن، تتم دعوة مقدمي الإحاطات والمتكلمين بموجب المادة 39، ولا يصر أي منهم على التكلم بلغته إذا كانت مختلفة عن إحدى اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. واعتقدنا أنه لا ينبغي أن يكون الأمر خلاف ذلك في هذه الجلسة، وهذا لا علاقة له بالتمييز ضد اللغة الألبانية. وقد أشرت بالفعل إلى سوابق صدرت فيها بيانات بموجب المادة 39 باللغات الأصلية، ولكن هذه الاستثناءات كانت للمتكلمين الذين لا يتكلمون أيا من لغات الأمم المتحدة الرسمية الست.

ولو كان الأمر كذلك بالنسبة للسيدة جيرفالا – شفارتس، لكنا تعاملنا مع الحالة بنفس الطريقة: لمنحت فرصة للتكلم باللغة الألبانية. ولكننا شهدنا جميعا اليوم أنها تتقن اللغة الإنكليزية بدرجة أكثر من مُرضية، ونحن لم نعترض، كما زعم ممثل ألبانيا اليوم، بل تشاورنا مع الدول الأعضاء من خلال شبكة المنسقين السياسيين. وكانت نتيجة هذه المشاورات إبلاغ إحدى الدول الأعضاء في المجلس الأمانة العامة بالقرار – وأشدد على القرار – الذي اتخذته السيدة جيرفالا – شفارتز بمخاطبة المجلس باللغة الإنكليزية. وتم نقل نفس الرسالة إلى الرئاسة الروسية. وفي الرسالة الموجهة إلى الأمانة العامة، أكد نفس عضو المجلس أنه إذا وصل طلب التكلم باللغة الألبانية إلى الأمانة العامة قبل الرسالة التي تفيد بأن السيدة جيرفالا – شفارتز قررت التكلم باللغة الإنكليزية، ينبغي تجاهل الطلب الرسمي. ولذلك، فإننا نرفض أي محاولات لاتهام الرئاسة بعدم النزاهة. إننا نقوم بواجباتنا بحسن نية.

السيد دي لورنتيس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): ما دمنا معنيين بمسألة اللغة هذه، أود فقط أن أسجل أن فهمي لهذه المسألة المتعلقة باللغة، كما أثارتها أولا وزيرة خارجية كوسوفو، ثم الرئاسة ثم الممثل الدائم لألبانيا، يتطابق بنسبة 100 في المائة مع التفسير الذي قدمه الممثل الدائم لألبانيا. وأشكر الرئاسة على شرحها الإضافي لهذه المسألة، ولكنني أعتقد أن التفسير الذي قدمته ألبانيا لا يزال مستساغا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نحيط علما بموقف الولايات المتحدة. لقد ذكرنا بالفعل الكيفية التي نرى بها المسألة والكيفية التي تطورت بها الأمور وتتطور في سياق مناقشة تلك المسألة.

أعطي الكلمة الآن للسيد داتشيتش.

السيد داتشيتش (صربيا) (*تكلم بالصربية*): لا أعرف لماذا نواجه مشكلة تتعلق باللغات. لم نواجه مشاكل كهذه من قبل؛ وأتذكر أن هاشم ثاتشي وآخرين تكلموا باللغة الألبانية في هذه القاعة في مناسبات سابقة، ولذلك لا أعتقد أنه كان هناك أي خطأ في ذلك. ومن ناحية أخرى، استمع أعضاء المجلس إلى ما قالته المواطنة جيرفالا،

ومن ثم فإن لديهم فكرة مباشرة عما يبدو عليه الحوار بين بلغراد وبريشتينا، ولا سيما من حيث درجة التطرف التي ينطوي عليها. ومن هذا المنطلق، من الواضح أن كوسوفو لا تريد في الواقع إجراء حوار. إن كوسوفو تريد أن تشهد استمرار الحرب والنزاع. وينبغي أن يحيط الأعضاء علما بعنصرية السيدة جيرفالا – شفارتز تجاه المنحدرين من أصل صربي في بياناتها. وقد اتهمها زملاؤها في وزارتها بتشجيع الفصل حسب الجنسية.

لقد ولدت في كوسوفو، بينما ولدت السيدة جيرفالا – شفارتز في سكوبيه، في مقدونيا الشمالية. ولذلك، ليس لديها دروس تعلمني إياها عن تاريخ كوسوفو. وكما ذكرت من قبل، من الواضح تماما أن كوسوفو ليست مهتمة بالحوار. واسمحوا لي أن أقتبس جمله للسيدة جيرفالا – شفارتز من عام 1998:

”لقد أخطأ الشعب الألباني عندما اعتقد أن الأمريكيين سيجلبون لهم الحرية وأنه ينبغي [للشعب الألباني] أن يكون مستعدا لحل مسألة كوسوفو عن طريق الحرب“.

كان هذا تصريحها قبل عدوان منظمة حلف شمال الأطلسي في عام 1999.

وعندما نتكلم عن والد السيدة جيرفالا – شفارتز، الذي لم تذكره اليوم، أود أن أقول عموما وبشكل قاطع إن صربيا لا علاقة لها بأجهزة أمن الدولة الاتحادية منذ عام 1988، في حين أن تلك الأجهزة كانت تضم موظفين من السلوفينيين والكروات وغيرهم. وقد اتهمت المواطنة جيرفالا في الواقع بعض أعضاء أحزاب كوسوفو في السلطة بالعمل لصالح قوات الأمن الصربية واليوغوسلافية. وعندما يتعلق الأمر بالأسباب التي جعلت والدها يتمتع بنوعية المناصب السياسية التي كان يتبوّأها، أود أن أذكرها بأنه، في عام 1982، قبل ميلوسيفيتش وداتشيتش وفوتشيتش بوقت طويل، كان، شأنه شأن الألبان الآخرين، انفصاليا ويدعو إلى استقلال كوسوفو.

عما نتحدث إذن؟ لقد أظهرت السيدة جيرفالا – شفارتز أن سياستها لعقود من الزمن كانت كوسوفو مستقلة، وإذا كان من الممكن القيام بذلك من خلال الأمريكيين والفرنسيين والألمان، فهذا أفضل بكثير، ولكن إذا كان لا بد من القيام بذلك من خلال الحرب أو النزاع، فليكن، لأن أصدقاءها سيقبلون ذلك في النهاية. وبما أنها دعت إلى حل مسألة كوسوفو عن طريق النزاع المسلح، فإن يديها ملطختان بالدماء.

في عام 2017، قالت إنها سترسل أدلة على الجرائم التي ارتكبها هاشم ثاتشي وقدري فيسيلي ضد خصومها السياسيين، ويقولون إنها فعلت ذلك، ولهذا السبب ترافقها عناصر أمن طوال الوقت.

وأود أن أذكّر المجلس بأنني وقعت قبل 10 سنوات على اتفاق بروكسل، مع هاشم ثاتشي وكاثرين أشتون. ها أنا ذا. فأين هاشم ثاتشي؟ لماذا لم أتهم أنا أو الرئيس فوتشيتش بالمسؤولية عن شيء ما؟ ولم يحدث ذلك لأننا لم نشارك في أي شيء، لكنها فعلت. وأشكرها على المساعدة في اتهام السيد ثاتشي والسيد فيسيلي بارتكاب جرائم حرب، لأنني متأكد من أنهما ساعداها في جمع الشهادات من أسر الضحايا.

وعندما تتحدث عن الإبادة الجماعية، فقد تحمل جانبا واحدا، المتهم بارتكاب الإبادة الجماعية، تضحيات كبيرة وسقط له ضحايا. وقد أخبرتها أنه كان هناك 000 40 صربي يعيشون في بريشتينا في تسعينيات القرن العشرين. فأين اولئك الصرب؟ اليوم، لا يوجد سوى 100 صربي أو بضع مئات. وقد كان لدى كوسوفو 000 10 صربي محتجزين في السجن. والآن لديها 25 أو 23 فقط. فإذا كانت الإبادة الجماعية تُرتكب ضدها، كما تدعي، لا بد أن تكون الأرقام معكوسة. فما الذي نتحدث عنه إذن؟

إن كل شبر من أراضي كوسوفو مغطى بالدماء الصربية منذ قرون. إنها تتكلم عن معارك دامية، بما في ذلك معركة كوسوفو التي لم تشهدها. فقد وقعت تلك المعركة قبل 500 عام وقد دارت بين الصرب والأتراك، لأن الألبان لم يعيشوا هناك. وعلى أية حال، تشير قرارات مجلس الأمن 1160 (1998) و 1203 (1998) و 1199 (1998) إلى ممثلي قوات الأمن في كوسوفو على أنهم قوى إرهابية.

إنها تتكلم عن تحالف سياستها الخارجية مع سياسة الاتحاد الأوروبي. وأجد ذلك مثيرا جدا للاهتمام. فمع أي سياسة خارجية

واءمت كوسوفو قرارها بفتح سفارة في القدس؟ هل يتفق قرارها هذا مع سياسة الاتحاد الأوروبي؟ وهل اتفق ذلك مع موقف الجمعية العامة أم أنه كان ضروريا لكوسوفو لكي تعترف إسرائيل باستقلالها؟ فلا داعي للسخف. فقد يكون بلدنا صغيرا، ولكننا لسنا أغبياء.

ونراها تتكلم عن المبادئ وعن أوكرانيا. إن أوكرانيا لا تعترف بكوسوفو. إنها تتحدث عن تحالفنا مع روسيا وألبانيا. ونحن جميعا مشاركون في مبادرة البلقان المفتوحة. فهل عَقّدِنا لصفقات مع روسيا يعني أن ألبانيا ومقدونيا الشمالية لديهما صفقات مع روسيا أيضا؟ وأعلم أنها قد ألقت محاضرة عليهم حول الانضمام إلى مبادرة البلقان المفتوحة. إنها تشير إلى مقاطعة الانتخابات. وقد قاطع شعب كوسوفو الانتخابات في صربيا لسنوات عديدة. ويمكنها أن تردد ذلك على آذان من لا يعرفون. هذا هو تعريف مسرح العبث. فإذا كانت كوسوفو تعود لها، لكانت استخدمت كلمة ألبانية تعني كوسوفو ولما استُخدمت الكلمة الصربية كوسوفو.

وفيما يتعلق بالجرائم، لا أريد أن أذكّرها بأن العائلات في ستارو غراكو كانوا وراء مقتل أشخاص، بمن فيهم الأطفال. وبالقرب من قرية كليتشا، اختُطف 300 1 شخص، وكانت هناك حالات اغتصاب. وقد سجلت ذلك الهيئات الاستشارية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأنا لا أقبل أن تُرتكب أي جرائم بحق الألبان أو الصرب، ولكنني أطلب منها ألا نتبع نهجا انتقائيا عندما نتكلم في ذلك الشأن. فلا بد من تقديم كل مجرم حرب إلى العدالة. وتلك المعايير الانتقائية والمزدوجة تقودنا إلى مناقشة الجرائم التي يزعم أنها ارتكبت ضد الألبان فحسب وستصبح بعض تصريحات المواطنة غيرفالا جزءا من التاريخ. وأعتقد أن أورويل سيحسدها على تصريحاتها.

ويعتقد العديد من أعضاء المجلس أن هناك، ربما، كاميرا خفية أو أنهم يستمعون إلى مزحة. ولذلك أرجو منهم التكرم بتدوينها تذكّرة بهذا الفصل من الزيف. لقد قالت إن كوسوفو هي البلد الأكثر ديمقراطية في البلقان. وهي لا تسيء بقولها هذا إلى الصرب وغيرهم فحسب. هل تعرف كم عدد البلدان الأخرى الموجودة في البلقان، إذا كان من الممكن حتى أن نعتبر كوسوفو دولة؟ لقد قالت إن كوسوفو هي البلد الأكثر ديمقراطية في البلقان؛ وإن كوسوفو حامية الحرية والسلام في البلقان. نعم، هذا ما كانت عليه منذ قرون عندما قاتلت في الحرب العالمية الأولى ضد الأمريكيين والفرنسيين والبريطانيين، وعندما قاتلت في الحرب العالمية الثانية، إلى جانب هتلر، في وحدة سكاندربيغ وغيرها. نعم، لقد وقفت كوسوفو دائما على الجانب الصحيح من الحرية ولطالما كانت حامية للاستقرار.

وأعقبت المواطنة غيرفالا قولها ذلك بذكر أن كوسوفو عندما تعد بشيء ما، فإنها تفي بوعودها. إن ذلك أشبه بالهزل المأساوي. وينبغي لأعضاء مجلس الأمن الرجوع إلى محاضر جلسات المجلس قبل 10 سنوات. فبحضور هيلاري كلينتون وبدعم من أنجيلا ميركل، وقعنا أنا وهاشم ثاتشي وكاثرين أشتون اتفاق بروكسل. وتقول غيرفالا إن عدم الوفاء بالوعود يجعلها مهزلة وكذبة. وذلك هو ما أصابت فيه. إننا نشهد مهزلة. فقد تم التغاضي عن عدم تشكيل كوسوفو لرابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية لمدة 10 سنوات. ولم أكن أنا من فكر في ذلك؛ لقد كان هذا طلب المجتمع الدولي. وهي الآن تقول إنها قد ناقشت ذلك مع السيد فوتشيتش والسيد داتشيتش مرات عديدة. وأعتقد أنها ربما أعادت للتو كتابة بيانها من الجلسة الأخيرة (انظر S/PV.9155) وأضافتني إليه لأنني لم أكن مثيرا للاهتمام بالنسبة لها عندما شاركت في الجلسة الماضية.

وعندما يتعلق الأمر بنا، فقد أوفينا بجميع التزاماتنا الدولية وتعي العواصم الدولية ذلك. إنها تتكلم عن الزيارات التي أجراها المجتمع الدولي إلى بريشتينا. لقد جاءوا للضغط عليها لتشكيل رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية، لا لكونها مثالا للديمقراطية.

و تشير أيضا إلى المناورات العسكرية. إننا لم نجر منذ عام 2021 سوى أربع مناورات فقط مع روسيا وبيلاروس، بينما أجرينا خمس أو ست مناورات مع الولايات المتحدة، وهي تعلم ذلك. فما الأمر – أهي أكثر كاثوليكية من البابا؟

وتشير إلى الشعب الصربي والعالم الصربي وصربيا الكبرى، ولكن على حد علمي تحتفل كوسوفو بعيد استقلال ألبانيا في 28 تشرين

الثاني/نوفمبر. ولم تعترف القائمة التي مثلتها غيرفالا خلال الانتخابات بأعلام كوسوفو. وقد استقبلت ممثلين دوليين تحت العلم الألباني. فهل تعتقدون أن الممثلين في هذه الجلسة لا يعرفون أن برنامجها السياسي هو الاتحاد مع ألبانيا؟ وقد قالها ألبين كورتي قبل عدة سنوات: إن كوسوفو تسعى للاستقلال عن صربيا ولكن ليس عن ألبانيا. إنها تتكلم الآن عن العالم الصربي العظيم بينما تدعو جميع الألبان إلى الاتحاد. وذلك شيء دعا إليه والدها في عام 1982. هل كان فوتشيتش أو ميلوسيفيتش أو داتشيتش في السلطة في ذلك الوقت؟ لا، كان جوزيب بروز تيتو، الذي تزعم أنها أحبته ودعمته في شبابها. وهي الآن تشكو من قوات الأمن اليوغوسلافية. إنها تكره صربيا، وهذا نفاق كبير، لكن إذا كان بإمكانها استخدامه، فليست لديها مشكلة مع ذلك.

ولدي هنا قائمة بموظفي الأمم المتحدة، من دون احتساب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو –240 شخصا يعملون لدى الأمم المتحدة، وفي مقابل كل اسم من أسمائهم، مبين أنه من صربيا. ولكن 123 منهم هم في الواقع صرب، في حين أن 105 منهم ألبان. ألا تشعر بالحرج من هذا؟ إنها تبصق على صربيا، لكن ليست لديها مشكلة في أخذ بضعة آلاف من الدولارات على حسابنا. ويشغل 18 منهم مناصب من الفئتين ف ومد. وهي تعرف مستوى أهمية تلك المناصب وأعلى منصب تشغله صربيا في الأمم المتحدة. وهي، التي لا تعترف بصربيا، من كوسوفو المستقلة، ولكنها هنا في الأمم المتحدة تعمل بجواز سفر صربي. ألا تشعر بالحرج؟ فإذا ما رفضته، ربما يجب عليها التخلي عنه. يجب عليها أن تقول أنها تحتقر صربيا، وأن صربيا مثيرة للاشمئزاز وبلد إبادة جماعية.

أنا وزير الخارجية، وقد أساءت إلي كثيرا. ومع ذلك، فإن صربيا مكتوبة على جوازات سفر زملائها وقومها. وأنا واثق من أنها رأتهم هنا. ربما أحدهم هنا يستمع إلى هذا. لم أكن أعتقد أنه سيكون صحيحا. ولا أعرف ما إذا كانوا يعترفون بصربيا أم لا أو وفقا لأي المبادئ يمثل هؤلاء الأشخاص صربيا في الأمم المتحدة.

باختصار، يمكنها أن تقول ما يحلو لها. يمكنها أن تكذب، ولكن عليها أن تفهم أننا مختلفون وأن لدينا خلافاتنا بشأن مسألة وضع كوسوفو. فنحن لا نعتبر كوسوفو دولة، ولكنها تعتبرها كذلك. هي لها نهجها، ولنا نهجنا. ولكل بلد كوسوفو الخاص به. وذلك هو السبب في أن كل بلد يتساءل كيف ينبغي لنا أن نتعامل مع حل هذه المسألة. إننا نعتقد أن كوسوفو هي صربيا. وهي لا تتفق مع ذلك. هل ينبغي لنا أن نخوض حربا؟

إنني أرجو منها التكرم بمواءمة نهجها مع الإرادة السياسية التي أعرب عنها الجميع من أجل أن ينجح الحوار. وعندما يتعلق الأمر بالخطوط الحمراء التي ذكرها الرئيس فوتشيتش، أريد أن يعلم الجميع أن فوتشيتش لم يوقع قط على اتفاق، لأن الاعتراف الفعلي أو القانوني بكوسوفو ونيلها عضوية في الأمم المتحدة بالنسبة لنا أمر غير مقبول. وقد وافقنا شفويا على تنفيذ شيء، غير أن الشرط الأول لتنفيذ أي جزء من هذه الاتفاقات هو تشكيل رابطة البلديات الصربية، وسنرى ما سيحدث بالفعل في ذلك الصدد.

إنها لا تريد السلام. إنها مليئة بالكراهية، وتريد الحرب. نحن لا نخاف منها، ولكن ينبغي للمجتمع الدولي أن يخاف منها. وهذا ما يقوله السيد إسكوبار عندما يأتي، وهو أنه يتعين تشكيل رابطة البلديات الصربية – بكورتي أو بدونه. أقول هذا لأنها تكلمت عن هذا وعن ألكسندر فوتشيتش وعني.

إنني هنا للمرة الخامسة والعشرين في جلسة لمجلس الأمن. وأفهم من الطريقة التي تتكلم بها وتعتقد أن الرئيس يمكن أن يتعارض مع إرادة المجتمع الدولي، أنها ربما لن تبقى في منصبها لفترة طويلة، ولكن هذه هي مشكلتها. إننا نريد الحوار، ولكننا لا نريد أن لا يفي أحد بالتزامه بينما يكافأ على عدم قيامه بذلك، كما هو الحال بالنسبة لبريشتينا.

ربما كان بإمكاننا إجراء مناقشات طويلة على مدار عدة أيام. وبغض النظر عن اختلافاتنا السياسية ووجهات نظرنا السياسية المختلفة، ليس لدينا سبب لعدم عقد محادثات. بالطبع علينا أن نعقد محادثات. ولكن إذا كنا نأمل في النجاح، فيجب أن تكون لدينا إرادة سياسية جيدة، ولست متأكدا من أننا نفعل ذلك. والواقع أنني على

يقين من أن هذا ليس هو الحال بالنسبة لممثلي إدارة بريشتينا، برئاسة كورتي.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): طلبت السيدة جيرفالا – شفارتز الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيها الكلمة الآن.

السيدة جيرفالا – شفارتز (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد أظهر السيد داتشيتش اليوم لماذا أطلق عليه الناس في صربيا في عام 1990 اسم "سلوبا الصغير"، وهو ما يعني سلوبودان ميلوسيفيتش الصغير، نسبة إلى رئيسه وبطله. أنا أفهم أنه غاضب، وأعرف هذه اللغة. لقد عرفتها منذ فترة طويلة لأنها أمضت أكثر من سنتين أو ثلاث أو أربع سنوات في السياسة الأوروبية.

لكنه يحتاج إلى أن يشرح لشعبه في الداخل ما فعله وكيف خسر كوسوفو إلى الأبد في عام 1999، بدلا من استخدام ذلك الخطاب القديم من ثمانينات وتسعينات القرن العشرين. وأعتقد أن الشعب في صربيا لا يستحق ذلك. أعلم أن الحقيقة مؤلمة. يمكنه الاستشهاد بمقاطع من العام 1000 أو 1500. لكن الحقيقة مؤلمة. أنا آسفة جدا له لأنه جارنا، ونحن بحاجة إلى التعامل معه.

والحديث عن والدي يجعل الأمر أكثر وضوحا عن الكيفية التي يفكر بها السيد داتشيتش شخصيا. لقد اغتيل والدي، الذي كان كاتبا وصحفيا، على يد جهاز أمن الدولة اليوغوسلافي الذي كان يهيمن عليه الصرب. وهذه حقيقة. هناك حقائق وهناك أكاذيب. والحقيقة هي أن جهاز أمن الدولة اليوغوسلافي السابق كان جهازا سريا تهيمن عليه صربيا اغتال والدي لأنه أراد استقلال كوسوفو. إن استقلال كوسوفو أمر صعب جدا على السيد داتشيتش أن يقبله لدرجة أنه يفضل قبول اغتيال صحفي لرغبته في نشر نص كتبه عن استقلال كوسوفو بطريقة سلمية.

وهذا يدل على أن السيد داتشيتش هو صربيا القديمة وليس صربيا الجديدة. إنه ميلوسيفيتش صربيا. وصربيا الأخرى هي التي تحتاج إليها أوروبا والمنطقة. ولذا، معه تدرك صربيا أنه لا سبيل إلى أوروبا أو إلى مستقبل أفضل لمواطنيها. وإذا حاول أن يربطني بدوائر كوسوفو المتخصصة، فاسمحوا لي أن أقول له أنها تختلف عن أي شيء في صربيا. إنه يتكلم هنا عن المحكمة الخاصة التي أنشأها برلمان كوسوفو – لأننا لسنا صربيا داتشيتش وفوتشيتش وميلوسيفيتش. لقد كان قرارا سياديا ومستقلا للتحقيق في جرائم وجنح محتملة ارتكبت بين عامي 1998 و 2000. وفي هذا السياق، من المهم أن نعترف بالجهود الباسلة التي بذلها شعب كوسوفو، الذي أنقذ عشرات الآلاف من الأرواح من آلة الحرب الصربية التي لا ترحم. وكنت أنت جزءا منها. إن حكومتنا ودولتنا ومواطنينا يعترفون بالجهود الشجاعة ويقدرون جيش تحرير كوسوفو الباسل، الذي وقف ضد الإبادة الجماعية. الإرهابيون هم من أحرقوا القرى، وذبحوا آلاف الأشخاص، من الأطفال إلى المسنين، واغتصبوا النساء والفتيات بوحشية. لقد أنكروا كل شيء بل واحتفلوا به. احتفلوا بالإبادة الجماعية. وكنت أنت من بينهم. لا يمكن أن يتدنى البشر أكثر من ذلك، سواء في صربيا أو روسيا أو في أي مكان آخر.

وشعب كوسوفو الذي دافع عن أُسره وقراه ومواطنيه لم يكن إرهابيا. القوات الصربية كانت هي الإرهابية، برعاية من دولتها. ومما يؤسف له أن الحصار الذي فرضته روسيا من خلال الأمم المتحدة أعاق هزيمتهم. ولكن لم نتمكن من الانتصار إلا من خلال شجاعة أعضاء الأمم المتحدة وكياستهم، فضلا عن بسالة رجالنا ونسائنا.

صحيح أن الرئيس ثاتشي موجود حاليا في لاهاي، حيث أعتقد اعتقادا راسخا أنه سيُبين أن جيش تحرير كوسوفو وهو شخصيا وغيره من المتهمين لديهم كل الحجج التي تثبت براءتهم من الاتهامات. وما قاله السيد داتشيتش عن كوني شاهدة في لاهاي لا يستحق أي تعليق. وهذا ببساطة غير صحيح. سيكون من المستصوب أن يقرأ بتمعن أكثر من مجرد العناوين الرئيسية. فذلك يستحق العناء حقا.

كوسوفو اليوم دولة مستقلة. إنها دولة ديمقراطية ذات سيادة – وهي إحدى البلدان الستة في غرب البلقان. وهذا يعني أننا، كدولة ديمقراطية ذات سيادة، نتناقش مع جار مشاكس للغاية لتطبيع علاقاتنا. إنه ليس حوارا حول مركز كوسوفو، لأن ذلك اتفاق انتهينا منه واعترف به أكثر من 115 عضوا في الأمم المتحدة. ولكنها مناقشة – مفاوضات – تجرى في بروكسل حول وضع علاقاتنا وتطبيع تلك العلاقات. وقد

أحرزنا تقدما في الشهر الماضي حيث كنا نظن أن صربيا التزمت بالاقتراح الأوروبي وقبلت به، وهو الاقتراح الذي حظي بدعم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وأنا أستمع إلى السيد داتشيتش اليوم، وإلى رئيسه في الأيام الأخيرة، أتساءل بصدق عما إذا كنا قد توصلنا حقا إلى اتفاق في أوهريد أم لا. وبحسب فهمنا، لدينا اتفاق وسنكون ملتزمين جدا بتنفيذ ما وعدنا به في الاجتماعين، في بروكسل وأوهريد. وفي الوقت نفسه، تساورني شكوك بعد الاستماع إلى كل تلك البيانات، التي توجه للاستهلاك العام المحلي أكثر منها لهذه الهيئة. لكن هكذا الأمر. ولا يمكننا أن نختار جيراننا. سنواصل المناقشات. وسواء مع النخبة السياسية الصربية الحالية أو مع الآخرين، سنطبع علاقتنا – لأنه ما من بديل آخر.

ختاما، فإنني أتفهم الشعور بالإحباط. وأفهم كل الجهود لاستخدام التاريخ لتبرير الإبادة الجماعية. ولكن كأوروبية حقيقية، لست على استعداد لقبول أي من هذه الحجج الرجعية. ويحدوني الأمل في أن يسود العقلاء في بلغراد والحكومة الصربية وأن يجدوا سبيلا للتعامل مع أشخاص مثل السيد داتشيتش والسيد فوتشيتش، الذين يمثلون ماضي صربيا وليس مستقبلها.

وبوسعي أن أستمر في مناقشة أكاذيب السيد داتشيتش طوال الليل، ولكنني أريد أن أجنب هذه الهيئة هذا النوع من المناقشة. وهذا كل ما يتعين عليّ قوله.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يمكننا أن نتابع حتى الليل. ولدينا خطط أخرى في مجلس الأمن في المستقبل القريب جدا.

طلب ممثل ألبانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وبما أن الأمر بدأ يشبه مناقشة مفتوحة، سأرسم هنا الخط الفاصل بعد الممثل الذي يطلب الكلمة وسأنهي الجلسة بعد أن يتكلم.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنني أدرك ضيق الوقت تماما. هذا ليس للرد على أي شيء قيل، ولكن فقط للإدلاء بتعليق واحد.

ما سمعناه – وقد حدث مرات عديدة – يبين مدى صعوبة المناقشة بشأن بعض المواضيع. ولكن يؤسفني أننا لا نرى في المجلس الروح التي نراها في بروكسل، حيث تلتقي الأطراف. إنها ليست دائما مناقشة سهلة، لكنهم يتفقون. إن ما حدث في 18 آذار/مارس هو علامة فارقة تماما. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نسعى حقا إلى أن ننقل إلى المجلس روح ما يحدث وألا نتجادل حقا بشأن المنظورات التاريخية، التي نختلف بشأنها. لا أحد ينسى ذلك، لكنني أعتقد أن علينا أن نتطلع إلى الأمام. إن ما يحدث بين كوسوفو وصربيا مهم للغاية لكوسوفو وصربيا، ولكنه مهم للبلدان الأخرى في المنطقة أيضا. ولهذا السبب نريد أن ينجح ذلك. هذا هو السبب في أننا نريد مثل هذه الاتفاقات. ولهذا السبب نريد التنفيذ. ولكن بغية تجنب أن يكون للمجلس تأثير معاكس لما يحدث في بروكسل، أكرر ما قلناه من قبل، أي أننا لسنا بحاجة إلى اجتماعين سنويين. واحد فقط في السنة ربما يكفي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): دع الروح تسود. السؤال هو، أي روح هي؟

وكما أعلنت آنفا، فقد رسمت خطا. ولم بعد هناك متكلمون مدرجون في قائمتي. وأعتذر لأي شخص كان يريد أن يطلب الكلمة، ولكن الوقت قد داهمنا بالفعل.

رفعت الجلسة الساعة 13/10.